



Ref.:

الرقم : ٧٧١٩ / ١ / ٥١ / ٢٥ / ٢

Date:

التاريخ : ٢٠٢٠ / ١٠ / ٢٨

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

الموضوع : الإفصاح.

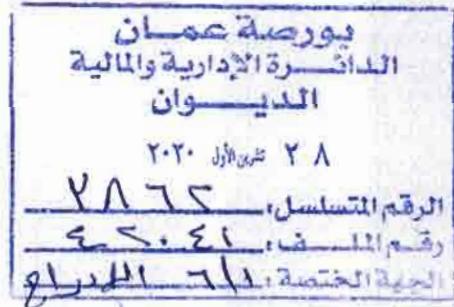
تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق يسرنا أن نرفق
لما عليكم القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة لتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ مع
تقرير مدقق الحسابات المستقل باللغة العربية، كما وسيتم تزويدكم بالقوائم المالية باللغة الإنجليزية
خلال الفترة القادمة.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام ،،

المهندس عبد الكريم علوين

رئيس التسيّنة يذي



نسخة : مركز ايداع الأوراق المالية

شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - الأردن

المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة وتقرير
المراجعة لمدقق الحسابات المستقل
للتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠

شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - الأردن
المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة و تقرير
المراجعة لمدقق الحسابات المستقل
لتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠

جدول المحتويات

تقرير المراجعة

قائمة

- أ قائمة المركز المالي الموحدة المرحلية الموجزة
- ب قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة المرحلية الموجزة
- ج قائمة الدخل الشامل الموحدة المرحلية الموجزة
- د قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة المرحلية الموجزة
- ه قائمة التدفقات النقدية الموحدة المرحلية الموجزة

صفحة
٤٥ - ١

ايضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

جبل عمان ، الدوار الخامس

شارع زهران ١٩٠

عمان، ص.ب ٢٤٨

الأردن

هاتف: +٩٦٢ (٥٥٠) ٢٢٠٠

فاكس: +٩٦٢ (٥٥٠) ٢٢١٠

www.deloitte.com

تقرير المراجعة

٥٧٣/م

إلى معالي رئيس وأعضاء مجلس الادارة المحترمين
شركة مصفاة البترول الاردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - الاردن

مقدمة

قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة لشركة مصفاة البترول الاردنية "الشركة" وشركتها التابعة "المجموعة" كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر للثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ ، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتتفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للتسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى ، ان الادارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية ، ان مسؤوليتنا هي ابداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة استناداً الى مراجعتنا .

نطاق المراجعة

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية ، قمنا براجعتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للمنشأة " ، تتضمن مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة القيام باجراء الاستفسارات بشكل رئيسي من الاشخاص المسؤولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية واجراءات مراجعة اخرى ، ان نطاق المراجعة أقل جوهرياً من نطاق القيام بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتبعاً لذلك فإنها لا تمكننا من الحصول على تأكيد حول جميع الامور الهامة التي يمكن ان يبيّنها التدقيق ، لذلك فإننا لا نبني رأي تدقيق بشأنها.

أساس الاستنتاج المتحقق

- ١- يتضمن المدينون وأرصدة مدينة أخرى والدائنون وأرصدة دائنة أخرى ، والتي تظهر في قائمة المركز المالي الموحدة المرحلية الموجزة ، مبالغ مطلوبة من وزارة المالية بقيمة ١٩٤,٧٦٣,٥١٧ دينار و مبالغ مطلوبة لوزارة المالية بقيمة ١٣٧,٦٦٧,٧٨٦ دينار على التوالي ، لم تتمكن من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة لقيمة الدفترية للمبالغ المطلوبة من وزارة المالية والمبالغ المطلوبة لوزارة المالية للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ بسبب عدم تمكننا من تأكيد الأرصدة مع وزارة المالية ، هذا ولم تتمكن من اتباع آية اجراءات تدقيق بديلة ، وعليه لم تتمكن من تحديد أثر آية تعديلات ضرورية على تلك الأرصدة بالرغم من أن رأينا كان متحفظاً حول هذا الأمر خلال العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، إلا أنها حصلنا على معززات ثبوتية مناسبة وملائمة حول المبالغ المطلوبة من وزارة المالية بقيمة ٤٠٧,٧٩٠,٢٦٧ دينار والمبالغ المطلوبة لوزارة المالية بقيمة ١٣٧,٥٢٢,٨٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ . والمسمولة ضمن أرصدة العام ٢٠١٩ وكما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ بعد صدور تقريرنا حولها ، وذلك بموجب كتاب تأييد من وزارة المالية .
- ٢- لم تقم الشركة بتقاص بعض المعاملات بين الشركة و الشركات التابعة و المبينة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة المرحلية الموجزة ، بما لا يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية . لم تتمكن من تحديد أثر آية تعديلات على المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة نتيجة لهذا الأمر ، علماً بأنه لا يوجد هنالك أي تأثير على نتيجة قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة الموجزة للفترة .

الاستنتاج المتحقق

استناداً إلى مراجعتنا أعلاه ، وباستثناء الأمر الموضح في البند (١) من الفقرة السابقة والتعديلات للمعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة والتي قد تكون على علم بها إن لم يكن الظرف الموضح في البند (٢) من الفقرة السابقة ، لم يتبيّن لنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة المرفقة غير معدة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية .

فقرة توكيدية

نلتف الانتباه إلى (١١/ح) حول المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة أن هنالك تفاوضاً بين شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة للمجموعة) ووزارة المالية حول أحقيّة الحصول على فروقات تسخير استيراد المشتقات النفطية عن بند سعر باب المصفاة الوارد ضمن نشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP). إن استنتاجنا غير مُعدل بخصوص هذا الأمر.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عمان - الأردن

٢٠٢٠ تشرين الأول ٢٨

شفيق كميل بطشون

اجازة رقم (٧٤٠)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

010103

قائمة (ج)

شركة مصفاة البترول الأردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - الأردن

قائمة الدخل الشامل الموحدة الموجزة

(مراجعة غير مدققة)

لتسعه أشهر المنتهية في
٣٠ أيلول

<u>٢٠٢٠</u>	<u>(مراجعة)</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>(مراجعة)</u>
<u>دینار</u>	<u>دینار</u>	<u>دینار</u>	<u>دینار</u>
<u>٣٢,٩٤٨,٢٨٩</u>	<u>(٣١,٦٥٥,٦٩٧)</u>	<u>٣٢,٩٤٨,٢٨٩</u>	<u>(٣١,٦٥٥,٦٩٧)</u>

(الخسارة) الربح للفترة - قائمة (ب)

البنود غير قابلة للتحول لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة الموجزة :

التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية بالصافي

اجمالي (الخسارة) الدخل الشامل للفترة - قائمة (د)

اجمالي (الخسارة) الدخل الشامل الموحد العائد الى :

مساهمي الشركة

غير المسيطرین

<u>٢٢١,٠٤٥</u>	<u>(٢٠٨,٠٠٨)</u>
<u>٣٣,١٦٩,٣٣٤</u>	<u>(٣١,٨٦٣,٧٠٥)</u>

<u>٣٢,٩٢٧,٢٣٤</u>	<u>(٣١,٩٣٢,٦٧٦)</u>
<u>٢٤٢,١٠٠</u>	<u>٦٨,٩٧١</u>
<u>٣٣,١٦٩,٣٣٤</u>	<u>(٣١,٨٦٣,٧٠٥)</u>

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة وتنقرأ معها ومع تقرير المراجعة المرفق .

قائمة (هـ)

شركة مصفاة البترول الاردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - الاردن

قائمة التدفقات النقدية الموحدة الموجزة

(مراجعة غير مدققة)

التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول		ايضاح ٢٠٢٠ (مراجعة) ٢٠١٩ (مراجعة)	دينار ٤١,٠٥٩,٦٩٤
دينار	٣٩,١١٨,٢٥٧		
٦,٢٢٣,٢٠٣	٩,٤٧٤,٩١٠		
٢,٣٩٣,٩٥٤	٢,٢٥٠,٠٠٠		
٢,٦١٦,٧٥٥	٢,٤٦٢,٨١٦		
(٢٨,٥٧١,٨٧٠)	(٩,٨٠٦,٦٣٢)		
٨٠٠,٥٩٣	٨٨,٩٥٥		
١,٣٧١,٧٥٣	-	١٧	
١,١٢٨,٠٨٢	(٨,٢٩٣,٣٦١)	٩	
٢,٥٠٥,٠٠٤	٤,٥٣٨,٢١٥	٤/٨	
٢٢٦,٣٣٧	(٣,٢٣٤,٨٨٦)		
-	(١١٣,٨٤٢)		
٦٤٧,٧٩٢	١,٦٧٤,٦٢٧		

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :
(الخسارة)ربح للفترة قبل ضريبة الدخل - قائمة (ب)

التعديلات :

استهلاك ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية
اطفاء موجودات غير ملموسة
استهلاك حق استخدام الأصول
ايراد فوائد تأخير من الحكومة
فوائد تنتجه عن تملك شركة تابعة
خسائر الإسطوانات الهندية
(المحرر) من مخصص مواد راكدة وبطينة الحركة والرواسب
الخسائر الانتمانية المتوقعة
(المحرر) من مخصص تعويض اصابة العمل
(المحرر) من مخصص قضايا
فوائد التزامات تأجير

صافي (الاستخدامات النقدية في) من عمليات التشغيل قبل التغير في بنود رأس المال العامل

(الزيادة) في مدينين وأرصدة مدينة أخرى
النقص (الزيادة) في زيت خام ومشتقات بترولية جاهزة ولوازم
(النقص) الزيادة في داندون وارصدة دائنة أخرى
(النقص) الزيادة في نظام وقوف الوفاة والتغويض و مكافأة نهاية الخدمة
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل الضريبة
ضريبة دخل مدفوعة
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل

٢٨,٤٥٩,٨٦٠	(٤٢,٠١٧,٨٩٢)		
(١١٨,٧٧٧,٤٦٣)	(٥,٥٢٩,٥٥٠)		
(١٤١,٤٣٨,١٤٧)	٨٠,٦٣٢,٠٤٨		
٩٥,٠٧٥,٥٧٩	(٩٤,٤٠٢,٩١٠)		
٤,٣٤٠,٠٣٨	(٥٥٥,٨٢٥)		
(١٢٢,٣٤٠,١٣٣)	(٦١,٨٧٤,١٢٩)		
(٦,٨٩٨,٠٩٢)	(٧,٧١٠,٤٦٤)		
(١٣٩,٢٣٨,٢٢٥)	(٦٩,٥٨٤,٥٩٣)	١/١٢	

التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :

التغير في ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز واستثمارات عقارية - بالصافي
المدفوع من التزامات تنتجه عن تملك شركة تابعة
الزيادة في دفعات لشراء استثمارات بعد التغير في حقوق غير المسيطرین
صافي (الاستخدامات النقدية في) من عمليات الاستثمار

١٢,١١٣,٩٤٤	(١٢,١٩٣,٨٥٣)		
-	(٩,٥٠٦,٦١٧)		
٢٨١,٩٢٨	-		
١٢,٣٩٥,٨٧٢	(٢١,٧٠٠,٤٧٠)		

التدفقات النقدية من عمليات التمويل :

الزيادة في بنوك دائنة

المدفوع من التزامات تأجير

أرباح موزعة على المساهمين

صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل

صافي الزيادة في النقد

نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة

نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة

١٥٩,٢٨٨,٤٢٢	١٢١,٥٨٦,٠٠٠		
(٣,٢٣٧,١٧٧)	(٤,٣٩٢,٦٤٩)		
(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	(١٧,٠٠٠,٠٠٠)		
١٣١,٥٥١,٢٤٥	١٠٠,١٩٣,٣٥١		
٤,٢٠٨,٨٩٢	٨,٩٠٨,٢٨٨		
١٦,٩٦٦,٩٠٣	٢١,٨٥٦,٩٣٥		
٢١,١٧٥,٧٩٥	٣٠,٧٦٥,٢٢٣		

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة وتقرأ معها ومع تقرير المراجعة المرفق .

شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - الأردن
إيضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة

١ - التأسيس والأنشطة

تأسست الشركة بتاريخ ٨ تموز ١٩٥٦ برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار أردني وقد تمت زيادة رأس المال على عدة مراحل كان آخرها قرار الشركة في اجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١٦ حيث تم زيادة رأس مال الشركة عن طريق رسملة ٢٥ مليون دينار وتوزيعها على المساهمين ليصبح رأس المال الشركة المصرح به والمدفوع ١٠٠ مليون دينار.

تمتلك الشركة بالإضافة إلى الوحدات الرئيسية لتكريير وفصل وتحويل مكونات الزيت الخام المستورد إلى مجموعة من المنتجات البترولية الجاهزة مصنوعة لانتاج وتعبئة الزيوت المعدنية بالإضافة إلى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) ، كما تمتلك الشركة ثلاثة محطات لتعبئة الغاز المسال ويتم في مشغل خاص عملية اصلاح اسطوانات الغاز بهدف خفض كلفة شطب الاسطوانات وتغطي المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة المرفقة عمليات الوحدات الرئيسية والمصانع والشركات التابعة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

كما تقوم الشركة إضافة إلى تكريير وانتاج وتصنيع المنتجات البترولية الجاهزة واستيرادها بعملية نقل وتوزيع المنتجات البترولية الجاهزة إلى بعض المستهلكين الذين يتم تزويدهم من الشركة مباشرة وتقوم بتصنيع ومخزون وتعبئة وتسويق الزيوت المعدنية وتقوم بانتاج وتعبئة وتوزيع الغاز المسال وتقوم باصلاح وصيانة اسطوانات الغاز الفارغة واستيرادها ، كما وتقوم شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) باستيراد وتوزيع وتزويد وبيع المنتجات البترولية الجاهزة للمحطات التابعة لها والمحطات والجهات الأخرى إضافة لعمليات الصيانة لهذه المحطات .

بموجب إتفاقية إنتهاء الإمتياز المبرمة مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ ، توجب على الشركة فصل بعض النشاطات عن طريق تأسيس شركات تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لشركة مصفاة البترول الأردنية ، وعليه قامت الشركة خلال العام ٢٠٠٨ ، بتأسيس شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لشركة مصفاة البترول الأردنية وهما الشركة الأردنية لصناعة وتعبئة الغاز المسال والشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية تمهدًا لفصل نشاطي تعبئة الغاز وصناعة الزيوت المعدنية ، علماً بأن هاتين الشركتين لم تمارسا أي نشاط تجاري بعد ، ولا تزال الشركة بقصد إستكمال إجراءات الفصل ، هذا وقامت الشركة بتأسيس شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية خلال العام ٢٠١٣ وهي مملوكة بالكامل لشركة مصفاة البترول الأردنية .

٢ - إتفاقية الإمتياز

أ- إنتهت إتفاقية الإمتياز الموقعة بين الحكومة الأردنية والشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ وعليه قامت الشركة بتوقيع إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز والتي أقرتها الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول احقيبة الاحتفاظ بأرصدة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص المواد الراكدة وبطبيعة الحركة والرواسب في حينه ، ونتيجة إلى الاتفاق بين الشركة والحكومة الأردنية ورد كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٦٩/٤/١٨ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ الذي تتضمن موافقة وزارة المالية على ان تقوم الشركة بتنظيف خزاناتها من الرواسب والماء مع تحمل الحكومة لهذه الكلفة ، وان تقوم الشركة بشطب المواد وقطع الغيار والوازم التي انتقت الحاجة لها وتحويل الرصيد الفائض من مخصص المواد الراكدة وبطبيعة الحركة والرواسب إلى وزارة المالية، كما تتضمن الكتاب موافقة وزارة المالية على احتفاظ الشركة برصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ، وفي حال استرداد الشركة لأي نمرة تم رصدها ضمن المخصص ، يتم قيد المبلغ المرصود لحساب وزارة المالية.

بـ- تم احتساب أرباح الشركة للفترة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وللاعوام من ٢٠١٢ ولغاية نهاية العام ٢٠١٧ وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ والموضح في كتاب رئاسة الوزراء رقم ٢٤٦٩٤/٥/١٧/٣١ بتاريخ ٢٤٦٩٤/٥/١٧ أيلول ٢٠١٢ والموافق عليه من قبل الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ والمتضمن ما يلي :

- ١ - ان يتم من خلال آلية تسعير المشتقات النفطية تحقيق ربح سنوي صافي لشركة مصفاة البترول الأردنية بمقدار (١٥) خمسة عشر مليون دينار بعد الضريبة مع مراعاة ان يكون التغيير في نفقات الشركة ضمن النسب الطبيعية وبخلاف ذلك يتم التشاور والتتنسيق مع الحكومة حول الاختلاف في هذه النسب .
- ٢ - للحكومة الحق بتعيين مدقق حسابات خارجي (محاسب قانوني) للتدقيق على بيانات المصفاة لغايات التي تحدها الحكومة .
- ٣ - عدم احتساب أرباح شركة التسويق المملوكة لشركة مصفاة البترول الأردنية وأرباح أية شركات أخرى مملوكة لها تنشأ مستقبلاً والعاملة بموجب رخص صادرة عن وزارة الطاقة والثروة المعdenية او المنظم القطاع من الأرباح المشار إليها أعلاه وعلى ان تكون البيانات المالية او الحسابات الخاصة بها منفصلة .
- ٤ - عدم احتساب ارباح مصنع الزيوت من الأرباح المشار إليها أعلاه بشرط تحويل مصنع الزيوت التكاليف الثابتة والمتغيرة الخاصة به سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعلى ان تكون البيانات المالية او الحسابات الخاصة بها منفصلة .
- ٥ - عدم احتساب أرباح نشاط الغاز المسال من الأرباح المشار إليها أعلاه وعلى ان تكون البيانات المالية او الحسابات الخاصة بها منفصلة .
- ٦ - عدم احتساب ما تتقاضاه شركة مصفاة البترول الأردنية مقابل تكرير النفط الخام العراقي بواقع (١٠) سنت / برميل من الأرباح المشار إليها أعلاه على ان تخضع هذه الأرباح للضريبة .
- ٧ - عدم تحويل البيانات الحالية او المستقبلية أية مخصصات او نفقات تخص سنوات سابقة باستثناء المخصصات او النفقات الملزمه بها (مخصصات وحقوق عمالية ، الخسائر الانتمانية المتوقعة ، مخصصات شطب اسطوانات الغاز ، مخصصات قضايا على الشركة ، مخصصات مواد راكدة ، مخصصات تأمين ذاتي الخ) وعلى ان تدقق هذه المخصصات وبياناتها المالية من قبل الحكومة .
- ٨ - ينطبق ما ذكر أعلاه على عام ٢٠١١ وحتى انتهاء الفترة الإنقالية والتي مدتها (٥) سنوات تبدأ من تاريخ مباشرة الشركات التسويقية اعمالها المتوقع اعتباراً من تاريخ أول ايلول ٢٠١٢ ، علمًا بأن شركات تسويق وبيع المنتجات البترولية باشرت اعمالها اعتباراً من أول ايار ٢٠١٣ ، وتم انهاء العلاقة المالية بين الشركة و الحكومة وإيقاف العمل بالقرار أعلاه اعتباراً من أول ايار ٢٠١٨ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ .

هذا وتم قيد فرق الربح المحتسب وفقاً لهذه الطريقة عند احتساب الربح وفقاً للأسس التجارية في حساب وزارة المالية للفترة المنتهية في ٢٠١٨ نيسان ٢٠١٢ وللاعوام من ٢٠١٢ ولغاية نهاية العام ٢٠١٧ تحت بند تسوية الأرباح مع الحكومة ، علماً أنه لم يتم إستثناء نتائج أعمال نشاط الغاز المسال من الأرباح الواردة في البند (٥) أعلاه بالرغم من أن قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ قد حدد عمولة تعينة اسطوانات الغاز للفترة من أول أيار ٢٠١٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بواقع (٤٣) دينار للطن المباع ، كما تم تحديد معدل العائد على الاستثمار لمرافق تعينة الغاز البترولي المسال لغيرات احتساب مقدار العمولة لها بنسبة ١٢% سنوياً ، بحيث تعالج أي مبالغ فائضة أو ناقصة ناتجة عن زيادة أو إنخفاض معدل العائد على الإستثمار عن القيمة المستهدفة في احتساب مقدار العمولة لمرافق التعينة لفترة اللاحقة هيوباً أو صعوداً ، وعلى أن لا يتحقق من الآلية أعلاه أي زيادة في كلفة الإسطوانة على المواطنين أو دعم من قبل الخزينة / وزارة المالية لهذا النشاط ، علماً أن الشركة قامت بتزويد هيئة تنظيم قطاع الطاقة بجميع معلومات وبيانات نشاط الغاز ليتم تحديد مبلغ العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وقد قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتعيين مدقق حسابات وشركة دراسات خارجية لتحديد قيمة العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، علماً أن الشركة قامت بتزويد الجهات التي تم تعيينها من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية بجميع البيانات المطلوبة وقامت هذه الشركة بتزويد وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتقريرها النهائي ولم يتم البت لتاريخه من قبل الحكومة في العمولة النهائية التي تغطي العائد على الاستثمار بما نسبته ١٢% سنوياً وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المذكور أعلاه.

٣- إنتهاء العلاقة مع الحكومة

بموجب محضر اجتماع مستقيل عمل الشركة الموقع بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ إنتهت العلاقة المالية بين شركة مصفاة البترول الأردنية والحكومة الأردنية اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وتتضمن تمديد إستثناء المشقات النفطية الناتجة عن التكرير في شركة مصفاة البترول الأردنية من تطبيق المواصفات الأردنية طوال فترة تنفيذ مشروع التوسعة الرابع اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ شريطة الالتزام بمراحل تنفيذ المشروع، وعلى أن لا يزيد إنتاج شركة مصفاة البترول الأردنية عن ٤٦% من حاجة السوق المحلي بالنسبة للمشتقات النفطية غير المطابقة للمواصفات كما تضمن تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ الإجراءات بخصوص النقاط أدناه ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مجلس الوزراء:

١- قيام وزارة المالية باحتساب المبالغ المستحقة لشركة مصفاة البترول الأردنية حتى تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وأن يتم دفعها على دفعات خلال الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ مع الفوائد الناتجة من عملية التقسيط وبالنسبة التالية (٣٠٪ و ٤٠٪ و ٣٠٪) وعلى أن تدفع قيمة هذه المبالغ بعد صدور قانون الموازنة العامة وقبل نهاية الربع الثاني من كل عام لنفس العام وصولاً إلى سداد كامل عام ٢٠٢٠ مع قيام وزارة المالية بتزويد شركة مصفاة البترول الأردنية بكتاب يبين المبالغ المستحقة للمصفاة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وضمان دفعها مع الفوائد بالتكلفة الفعلية التي تتحملها الشركة خلال المدة أعلاه وبالنسبة المبينة أعلاه .

نتيجة لعدم التزام الحكومة بما ورد بالقرار أعلاه وبناءً على الاتفاق بين الشركة والحكومة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٩٩ المتتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول ٢٠١٩ والذي تضمن قيام الشركة باقتراض مبلغ يعادل حوالي ٤٥٧ مليون دينار من البنك لتسديد جزء من رصيد المديونية المستحقة لصالح الشركة على الحكومة لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل اصدار تعهدات من قبل وزارة المالية للبنوك المحال عليها تتعهد بموجبهما بسداد مبلغ القروض والفوائد المستحقة عليها، وعليه قامت الشركة خلال النصف الاول من شهر تشرين الاول ٢٠١٩ بسحب مبلغ يعادل ٤٥٥,٥٠٠ دينار من البنك التي تمت الاحالة عليها من قبل وزارة المالية ، حيث قاموا وزارة المالية باصدار تعهدات لهذه البنك بسداد قيمة اقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة بتخفيض قيمة المبالغ التي تم سحبها من البنك وبالبالغة ٤٥٥,٥٠٠ دينار من رصيد الذمم المستحقة على الجهات الأمنية والوزارات والدوائر والجهات الحكومية وجاء من مديونية وزارة المالية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٢٠ الموقعة من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء على الاتفاقية وتفويض وزير المالية بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الأردنية ، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٥٨ المتتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٢٤ اذار ٢٠٢٠ .

كما إلتزمت وزارة المالية بسداد جميع مبالغ القروض والفوائد المستحقة عليها للبنوك حيث تم رصد هذه المبالغ ضمن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ تحت بند اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٢٠٠/٤/١٨ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٢٠ ، علماً أن الحكومة الأردنية قامت بسداد جميع الأقساط والفوائد المستحقة للبنوك المحال عليها بموعد استحقاقها، هذا برأي ادارة الشركة و المستشارين القانونيين للشركة فإنه لا يترتب على الشركة أية التزامات بخصوص القروض والتعهدات أعلاه (إيضاح ٨/هـ).

٢- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بمعالجة الرواسب والماء الموجودة بالخزانات وإتلاف ما يلزم من تلك المواد ، وعلى أن يتم تقييم المواد الرائدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وإحتساب حلفة الرواسب والماء وكلف التخلص منها وأن يحول الفائض لوزارة المالية ، ونتيجة للاتفاق بين الشركة والحكومة ورد كتاب من وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ والذي تضمن موافقة وزارة المالية على أن تقوم الشركة بتنظيف خزاناتها من الرواسب والماء مع تحمل الحكومة لهذه الكلفة وان تقوم الشركة بشطب المواد وقطع الغيار واللوازم التي انتهت الحاجة لها وتحويل الرصيد الفائض من مخصص المواد الرائدة وبطبيعة الحركة والرواسب والماء إلى وزارة المالية ، وعليه قامت الشركة بحاله عطاء لمعالجة الرواسب والماء حيث قامت الشركة المحال عليها بتنظيف الجزء الأكبر من الرواسب وما زال العمل جارى على معالجة باقى الرواسب كما تم تكليف لجنة مختصة بدراسة المخزون من قطع الغيار واللوازم الأخرى لتحديد المواد واللوازم التي يمكن الاستفادة منها واستخدامها بدلاً من عملية شراء المواد المشابهة لها وتحديد المواد واللوازم التي انتهت الحاجة لها تمهدى لشطبها وما زال العمل جارياً على ذلك (ايضاح ٩).

-٣-

٣- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بالإحتفاظ بمبلغ ٥ مليون دينار كمخصص شطب وإصلاح وإستبدال إسطوانات الغاز وتحويل مبلغ ٥ مليون دينار المتبقية لحساب وزارة المالية ، وفي حال تجاوزت القيمة الفعلية لشطب وإصلاح واستبدال الإسطوانات ذلك المبلغ يتم تحويله من وزارة المالية من بند أمانات ، أما إذا كانت القيمة الفعلية أقل يتم تحويل الفرق إلى وزارة المالية وعلى أن تتم معالجة هذا الموضوع مستقبلاً من خلال آلية التسعير ، وبينما على ذلك قامت الشركة بتحريير مبلغ ٥ مليون دينار خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وعكسها لحساب وزارة المالية ووافقت وزارة المالية على هذا الاجراء بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ (ايضاح ١١/د).

-٤-

٤- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بحذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية البالغة ٧٩,٢ مليون دينار وعلى أن تتم التسوية بين شركة الكهرباء الوطنية والحكومة ، علماً أن الشركة قد قامت بحذف هذه المبالغ من قائمة المركز المالي الموحدة بناء على كتاب وزارة المالية الموجه إلى شركة الكهرباء الوطنية رقم ٣٣٠ ٢٥/٧٣/١٨ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ والمتضمن قيام وزارة المالية بقيد مبلغ الفوائد كسلفة مستحقة على شركة الكهرباء الوطنية لصالح الحكومة لدى وزارة المالية حتى السداد التام ، كما وردت موافقة وزارة المالية على حذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية البالغة ٧٩,٢ مليون دينار بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ ، وعليه قامت الشركة بحذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية من سجلات الشركة.

-٥-

٥- تصويب الوضع الضريبي لشركة مصفاة البترول الأردنية نتيجة إدراج الضريبة ضمن نشرة الأسعار (IPP) بعد سعر باب المصفاة ، حيث ان سعر باب المصفاة لا يشمل الضرائب العامة والخاصة ، وإنما يتم إدراج الضرائب بعد ذلك ويتم تحصيلها من الشركات التسويقية وتوريدها لخزينة الدولة (ايضاح ٨/و).

-٦-

٦- أن تتحمل الحكومة أي ضرائب أو رسوم حكومية أو فروقات ضريبية أثناء علاقتها مع الشركة كون أن الشركة مضمونة الربح بعد الضريبة خلال تلك الفترة (ايضاح ٨/و).

-٧-

٧- إعفاء مادة البنزين (٩٥) التي تستخدم لعملية الخلط لإنتاج مادتي (٩٠) و(٩٥) من الفروقات الضريبية بين الاستيراد والبيع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٥٢ المتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ١٩ ذار ٢٠١٨ وتسهيل الإجراءات الازمة لتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣٦٣ المتخذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦ المتضمن إعفاء مستوررات الشركة التي يتم بيعها للشركات التسويقية في المملكة ، حيث نص القرار على إعفاء شركة مصفاة البترول الأردنية من الضريبة العامة والخاصة اعتباراً من أول أيار ٢٠١٣ للكميات المباعة حسراً للشركات التسويقية في المملكة ، وحل جميع العوائق مع دائرة الجمارك وإنجاز جميع البيانات الجمركية سواء أكانت عوائق لدى دائرة الجمارك أو لدى مؤسسة المواصلات والمقايسات قبل إنتهاء العلاقة مع الحكومة ، علماً انه تم تشكيل لجنة من قبل وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية تضم متذوبين من دائرة الجمارك الأردنية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات وشركة مصفاة البترول ، وقد أنجزت هذه اللجنة عملها وتم رفع التقرير النهائي خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٩ إلى وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، وعليه قامت وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية باعتماد الكميات الواردة في محضر اللجنة وعليه قامت دائرة الجمارك بتنظيم البيانات الجمركية واعفاء البيانات الجمركية بموجب القراراتين اعلاه وتم حصر مبالغ البيانات الجمركية الخاصة للضرائب العامة والخاصة . وعليه ، تقدمت الشركة بطلب عمل مقاصة لدى وزارة المالية بين الضرائب العامة والخاصة الواردة ضمن البيانات الجمركية غير المعفية والتي لا تشتملها القرارات اعلاه وجزء من ذمة وزارة المالية (الحساب الرئيسي) وتمت مصادقة دائرة الجمارك على طلب المقاصة بتاريخ ١٦ ذار ٢٠٢٠ ووافقت لجنة المقاصة بناء على تعليمات اجراءات والية وأسس عملية المقاصة رقم ١ لسنة ٢٠١٨ المتضمن الموافقة على اجراء المقاصة بين المبالغ المستحقة للمكفل شركة مصفاة البترول الأردنية ودائرة الجمارك العامة والذي يمثل قيمة ضريبة المبيعات العامة والخاصة على مستوررات شركة مصفاة البترول الأردنية والبالغ (٥٨,٤٢,٧٥٦) دينار بتاريخ ٦ تموز ٢٠٢٠ وتم اجراء المقاصة المذكورة وانجاز جميع البيانات الجمركية العالقة (ايضاح ٨/و).

٨ - نقل المخزون الإستراتيجي المملوک للحكومة الذي تم تحديد كميته وقيمتها الى الشركة اللوجستية وعلى أن تتم تسويه قيمة هذا المخزون لاحقاً ، علماً أن شركة مصفاة البترول الأردنية قد بدأت بنقل كميات المخزون الإستراتيجي الى الشركة اللوجستية الأردنية خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٨ وما زالت الشركة تقوم بنقل الكميات الى الشركة اللوجستية حسب الكميات التي يتم طلبها من قبل الشركة اللوجستية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية وذلك حسب امكانية التخزين لدى الشركة اللوجستية ، وردت موافقة وزارة المالية على هذا الاجراء وتم تسويه قيمة المخزون وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٩/٤/٢٠١٩ بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٩ الذي تضمن موافقة وزارة المالية على نقل المخزون الاستراتيجي الى الشركة اللوجستية لكميات ، وانه تم تسويه الأمور المالية الخاصة بقيمة المخزون الاستراتيجي بشكل نهائي (ايضاح ١٩).

٩ - احتفاظ وزارة المالية بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) وفي حال إعدام اي ذمة نشأت خلال العلاقة مع الحكومة فإن وزارة المالية تتبعه بدفعها للمصفاة ، ونتيجة للاتفاق بين وزارة المالية والشركة وافقت وزارة المالية على احتفاظ الشركة برصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) ، وفي حال استرداد الشركة لاي ذمة تم رصدها ضمن المخصص يتم قيد المبلغ المرصود لحساب وزارة المالية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٩/٤/٢٠١٩ بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٩ (ايضاح ٨/اي).

١٠ - تحديد معدل العائد على الاستثمار لمراكز تعبئة الغاز البترولي المسال لغايات احتساب مقدار العمولة لها بنسبة (١٢٪) ، كما يحدد مقدار العمولة للفترة منذ أول أيار ٢٠١٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بمقدار ٤٣ دينار للطن ، بحيث تتعالج أي مبالغ فائضة أو ناقصة ناتجة عن زيادة أو إنخفاض معدل العائد على الاستثمار عن القيمة المستهدفة في احتساب مقدار العمولة لمراكز التعبئة للفترة اللاحقة هبوطاً أو صعوداً ، وعلى أن لا يتحقق من الآلية أعلاه أي زيادة في كلفة الإسطوانة على المواطنين او دعم من قبل الخزينة / وزارة المالية لهذا النشاط ، علماً ان الشركة قامت بتزويد هيئة تنظيم قطاع الطاقة بجميع معلومات وبيانات نشاط الغاز ليتم تحديد مبلغ العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وقد قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتعيين مدقق حسابات وشركة دراسات خارجية لتحديد قيمة العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ علماً أن الشركة قامت بتزويد الجهات التي تم تعيينها من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية بجميع البيانات المطلوبة وقامت هذه الشركة بتزويد وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالقرير النهائي ولم يتم البت لتاريخه من قبل الحكومة في العمولة النهائية التي تغطي العائد على الاستثمار بما نسبته ١٢٪ سنوياً وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المنكر أعلاه (ايضاح ١٧).

١١ - احتساب قيمة إيجار الموجودات المنقوله من المصفاة الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بالنسبة المعتمدة لدى دائرة الأراضي والمساحة البالغة (٨٪) على الأراضي والمباني البالغة قيمتها ٤,٩ مليون دينار من تاريخ تحويل تلك المباني وحتى تاريخه ، علماً بأن الشركة تصر على رفض ما ورد في البند أعلاه ، حيث ان الموجودات التي تم نقلها هي ملك لشركة مصفاة البترول بموجب اتفاقية تسويه انتهاء الامتياز والتي نصت على ان المحطات هي ملك لشركة مصفاة البترول وان يتم نقلها الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية التي تملكها شركة مصفاة البترول ، كما ان الشركة حق التصرف بموجوداتها من الناحية القانونية وفقاً لل المادة ٢٣٦ من القانون المدني ، كما ان النقل بصفي القيمة الدفترية تم اسوة بالموجودات التي تم نقلها للشركات التسويقية الأخرى بصفي قيمتها الدفترية وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الشركات التسويق الثلاث ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، كما ان اتفاقية انتهاء الامتياز نصت بان ينطبق على شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية المملوكة لشركة مصفاة البترول ما ينطبق على شركات التسويق الأخرى ، علماً أن هنالك مفاوضات بين الشركة و الحكومة تج عنها الاتفاق على قيام وزارة المالية بالتنسيب الى مجلس الوزراء لاغاء هذا البند وما زالت هذه النقطه قيد الإجراء ، علماً أن قيمة الإيجار التقديرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء اعلاه تقدر بحوالي ١,٩ مليون دينار (ايضاح ١٨/د).

١٢ - تتنفيذ لقرار مجلس الوزراء رقم ١١١٠ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٥ وقرار الهيئة العامة للشركة المتتخذ في جلستها المنعقدة بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، تم إنجاز عملية تبادل الأراضي بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة مصفاة البترول الأردنية خلال شهر أيلول ٢٠١٩ حيث قامت السلطة بالتنازل عن (٦) قطع أراضي مملوكة للسلطة لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية والبالغة مساحتها (٤٤٢) دونم وبالمقابل قامت الشركة بالتنازل عن قطعة الأرض المملوكة لها في العقبة وهي القطعة رقم (٢٣) لوحدة (١٣) حوض (١٣) وباللغة مساحتها (٨٨) دونم تقريراً والواقعة ضمن حوض الميناء الجنوبي لصالح سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

- ٤ - **مباشرة الشركة بالعمل على أساس تجارية بعد انتهاء العلاقة المالية مع الحكومة**
- ١ - قامت الشركة بقيد فوائد تأخير على أرصدة وزارة المالية المستحقة و غير المدفوعة وبواقع معدل الإقراض الفعلي اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ .
- ٢ - قامت الشركة اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ بوقف احتساب نسبة فائدة الإقراض بنسبة ٥٪ سنوياً على مديونية شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية وتطبيق معدل فائدة الإقراض الفعلية بناء على إتفاقية سداد المديونية الموقعة بين الطرفين ، علماً أنه تم مطابقة الأرصدة بين الشركتين وتم اجراء مقاصة بين ذمة شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية وأمانات الخصم المستحقة لهذه الشركة و ذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركتين بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ (ايضاح ٨/ج).
- ٣ - قامت الشركة بقيد أجور لقاء تخزين المخزون الإستراتيجي المملوک للحكومة بواقع ٣,٥ دينار للمتر المكعب وفقاً للساعات التخزينية لكل مادة بناء على موافقة وزارة المالية بموجب كتابها رقم ١٨ ٣٣٠٧٢/٤ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ .
- ٤ - تم التوقف عن إحتساب بند تسوية الأرباح مع الحكومة وتبثيت الرصيد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة لغاية ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ والذي انهى العلاقة المالية ما بين الشركة والحكومة الأردنية بحيث أصبحت الشركة تعمل على أساس تجارية اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ (ايضاح ١٧).
- ٥ - قامت الشركة خلال الفترة بقيد مبلغ ٥,٥٠٥,٦٦٨ دينار كإيراد بدل فرق رسوم تعبيئة الأسطوانات بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ ، والذي حدد مقدار العمولة للفترة من أيار إلى كانون الأول ٢٠١٨ بمقدار ٤ دينار للطن المباع ، وبناء على ذلك قامت الشركة بقيد مبلغ ١٨ دينار للطن المباع والمتمثل بفرق العمولة الواردة ضمن تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPPC) وقرار مجلس الوزراء أعلى اسواة بالعام ٢٠١٨ ، حيث لم تقم الحكومة بتعديل نشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPPC) حتى تاريخه ولم تحدد العمولة النهائية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وبعد الاتفاق على القيمة النهائية للعمولة سيتم عكس اثرها المالي ضمن الفترات اللاحقة.
- ٦ - **أساس الإعداد**
- تم اعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة للشركة والشركات التابعة لها للتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤) (التقارير المالية المرحلية).
- إن الدينار الأردني هو عملة إعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة والشركات التابعة.

إن المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة السنوية ويجب قراءتها مع القوائم المالية الموحدة السنوية للشركة لسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، كما أن نتائج الأعمال للتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ لا تمثل بالضرورة مؤشرًا على النتائج المتوقعة لسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ .

تمتلك الشركة كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ الشركات التابعة التالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

الشركة	رأس المال دinars	نسبة المصالح به	الموقع	الملكية %	تاريخ التأسيس	ملحوظة
شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	١٢ شباط ٢٠١٣		عاملة
شركة ميدرون للطاقة ذ.م.م	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٩ نيسان ٢٠٠٣		عاملة
الشركة الأردنية لصناعة وتبغة الغاز المسال (مدفع ٥٠٪)	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٨ أيار ٢٠٠٨		غير عاملة
الشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية (مدفع ٥٠٪)	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٨ أيار ٢٠٠٨		غير عاملة
شركة محطة النزهة والاستقلال لزيوت والمحروقات	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٨ كانون الثاني ٢٠١٤		عاملة
شركة المحطة المركزية لتجارة المحروقات	١٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٨ أيار ٢٠١٤		عاملة
شركة محطة الكرك المركزية لمحروقات	٥,٠٠٠	٦٠	الكرك	٢٦ تشرين ثاني ٢٠١٤		عاملة
شركة الخيرات للمحروقات	٥,٠٠٠	١٠٠	الكرك	١١ تشرين ثاني ٢٠١٤		عاملة
شركة العون الأردنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية للمحروقات	٥,٠٠٠	٦٠	العقبة	٢٢ حزيران ٢٠١٥		عاملة
الشركة الأردنية الألمانية للمحروقات	١,٠٠٥,٠٠٠	٦٠	عمان	١٠ كانون الثاني ٢٠١٦		عاملة
شركة قوس النصر لإدارة محطات المحروقات	١٢٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٨ تشرين الأول ٢٠١٥		عاملة
شركة محطة الطريق الدائري للمحروقات	٣,٠٠٠	١٠٠	أربد	٢٩ كانون الأول ٢٠١٤		عاملة
شركة محطة الكامل للمحروقات والزيوت	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	١٠ حزيران ٢٠١٥		عاملة
شركة محطة الوادي الأبيض للمحروقات	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٢٦ شباط ٢٠١٧		عاملة
شركة محطة المنيرة للمحروقات والزيوت	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٤ آب ٢٠١٥		عاملة
شركة المحطة التنموية الأولى للمحروقات	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٦ تشرين الثاني ٢٠١٤		عاملة
شركة محطة القسطل للمحروقات والزيوت	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	١٩ تشرين الثاني ٢٠١٥		عاملة
شركة محطة تاج عمون للمحروقات (مدفع ٥٠٪)	٥,٠٠٠	٨٠	عمان	٢٠ أيلول ٢٠١٧		عاملة
شركة محطة الشارع للمحروقات والزيوت (مدفع ٥٠٪)	٥,٠٠٠	٩٥	العقبة	١٩ شباط ٢٠١٧		غير عاملة - تحت التحديث
شركة محطة الفيلق للمحروقات والزيوت (مدفع ٥٠٪)	٥,٠٠٠	٦٠	عمان	٧ تموز ٢٠٢٠		غير عاملة - تحت التحديث

تأسست شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٣ وبلغ مجموع موجوداتها وموجودات الشركات التابعة لها ٥٨٥,٨٦٩,٣١٣ دينار ومجموع مطلوباتها ومطلوبات الشركات التابعة لها ٤٦٤,٤٦٨,٢٣٤ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ ، وبلغت خسائرها الموحدة ٦٣٤,٩١٧,٥ دينار منها حصة ربح غير المسيطرین مبلغ ٦٨,٩٧١ دينار خلال الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ ، علماً بأنها باشرت أعمالها تدريجياً منذ الأول من أيار للعام ٢٠١٣ وتم تحويل جزء من موجودات نشاط التوزيع الخاص بشركة مصفاة البترول الأردنية إلى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بصفي قيمتها الدفترية والتي أصبح حكماً نقلها لهذه الشركة لانتقال نشاط التوزيع لها، بالإضافة إلى تكليف بعض من موظفي شركة مصفاة البترول الأردنية للعمل في هذه الشركة وهي من تتحمل كلفهم وتم تحويل مهمة تزويد المستهلكين بالمشتقات النفطية الجاهزة إلى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بإستثناء عمال الاسفلت وزيت الوقود والغاز وبعض عمال المحروقات من الجهات الأمنية ، هذا وقد تم استكمال كامل الإجراءات القانونية اللازمة لاتمام عملية تحويل ملكية الموجودات لهذه الشركة وكما يلي:

- ١- الأرضي والمباني : تم نقل جزء من الارضي والمباني الخاصة بمحطات المحروقات وذلك وفقاً لاتفاقية انتهاء الامتياز و التي نصت على أن تشمل موجودات هذه الشركة محطات المحروقات التي تملكها شركة مصفاة البترول الأردنية والبالغة تكلفتها التاريخية ٢٨٣,٢٠٣,٤ دينار لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بصفي القيمة الدفترية والتي بلغت ٩٥٦,١٨٣ دينار كما بتاريخ أول أيار ٢٠١٣ بموجب فواتير ضريبية ورسمية.
- ٢- السيارات : تم نقل جزء من السيارات الخاصة بنشاط التوزيع والبالغة تكلفتها التاريخية ٤١٠,٤٨٣,٤٠ دينار لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بصفي القيمة الدفترية والتي بلغت ٨٨١,١٠٩ دينار كما بتاريخ أول أيار ٢٠١٣ بموجب فواتير ضريبية ورسمية ، كما قامت الشركة بنقل جزء من السيارات الخاصة بنشاط التوزيع والبالغ تكلفتها التاريخية مبلغ ٦٠٩,٣٥٠ دينار لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بصفي القيمة الدفترية والتي بلغت ٩١,١٩٥ دينار كما بتاريخ أول تموز ٢٠١٩ بموجب فواتير ضريبية ورسمية.
- ٣- ممتلكات ومعدات أخرى : تم نقل جزء من الممتلكات والمعدات الأخرى الخاصة بنشاط التوزيع والبالغة تكلفتها التاريخية ٩٢٧,٩٤٠,٤٦٠ دينار لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بصفي القيمة الدفترية والتي بلغت ٧٣٨,٤٤٦,١ دينار بموجب فواتير ضريبية ورسمية.
- ٤- الموظفون ومنافعهم : تم نقل أغلب عقود الموظفين من شركة مصفاة البترول الأردنية إلى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية ، كما يتم تحويل شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كلف ومنافع الموظفين المنتدبين للعمل بهذه الشركة .
- ٥- تقاضى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية عمولة تسويق بقيمة ١٢ فلس لكل لتر مباع وعمولة بيع تجزئة للمشتقات النفطية الجاهزة بقيمة ١٥ فلس لكل لتر مباع حتى تاريخ ٣١ آب ٢٠١٨ ، وقد تم تعديلاً لها لتصبح ١٨ فلس لكل لتر مباع اعتباراً من أول أيلول ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى عمولات أخرى تتمثل ببدل تبخر وفائد وأجور نقل وفقاً لنشرة اسعار بيع المشتقات النفطية .(IPP)

نصت اتفاقية تسوية انتهاء امتياز شركة مصفاة البترول والموقعة بين الحكومة والشركة بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ على ان يتم منح شركة مصفاة البترول جزء من نشاط التوزيع (شركة من شركات التوزيع التي سيتم ترخيصها بما لا يقل عن ٢٥٪ من السوق) وينطبق عليها كافة الشروط التي ستنطبق على شركات التوزيع الأخرى، كما ان الاتفاقية نصت على ان تشمل موجودات هذه الشركة محطات المحروقات التي تملكها مصفاة البترول ونصت ان للمصفاة حق فصل وتملك محطات بيع المحروقات المملوكة للمصفاة وبيعها لشركات التوزيع ونصت على ان تملك خزانات ومضخات المصفاة هو حق للمصفاة ومن حقها بيعها لشركات التوزيع كما نصت على تملك الحكومة لمنشآت محددة ضمن الشركة (منشآت التخزين والتحميل في العقبة ومنشآت الشركة في المطارات الأردنية وكانت المصفاة كشريك في البداية ثم تم تملكها من قبل الحكومة بالكامل بموجب محضر اجتماع مستقبل عمل الشركة الموقع في شهر ايلول ٢٠١٢) مع احتفاظ المصفاة ببقية الممتلكات وال الموجودات بما في ذلك البقاء على ملكية المصفاة لمرافق تحميل وتوزيع المشتقات النفطية الجاهزة وبما ان الشركة قامت بتأسيس شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية والتي باشرت اعمالها في الاول من شهر ايار ٢٠١٣ وقامت بنقل نشاط التوزيع لهذه الشركة فاصبح حكما نقل المحطات ومرافق انشطة التوزيع لهذه الشركة ، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ المتضمن تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ الاجراءات باحتساب قيمة ايجار لموجودات محطات بيع المحروقات المنقوله من شركة المصفاة الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بالنسبة المعتمدة لدى دائرة الاراضي والمساحة وبالبالغة ٥٨٪ على الاراضي والمباني البالغة قيمتها ٤,٩ مليون دينار ، وترفض الشركة هذا الاجراء لاسباب المذكورة اعلاه اضافة الى ان المادة ٢٣٦ من القانون المدني نصت على أن للشركة حق التصرف بموجوداتها من الناحية القانونية، علما أن هنالك مفاوضات بين الشركة والحكومة نتج عنها الاتفاق على قيام وزارة المالية بالتسبيب الى مجلس الوزراء لالقاء هذا البند وما زالت هذه النقطة قيد الاجراء ، علما بان قيمة الايجار وفقا للقرار اعلاه تقدر بحوالي ١,٩ مليون دينار.

٦- أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة متسقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ بإستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول في الفترات الحالية وكما هو موضح أدناه:

تعديلات على معياري المحاسبة الدولية رقم (١) و رقم (٨) تعريف المادية

تهدف التعديلات إلى تبسيط فهم تعريف المادية الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، وليس المقصود منها تغيير المفهوم الأساسي للمادية الوارد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، حيث تم تضمين مفهوم جعل المعلومات المهمة "مُهمة" من خلال سرد المعلومات غير المهمة كجزء من التعريف الجديد.

كما جرى تعديل حد المادية من "يمكن أن يؤثر" إلى "يمكن التوقع بمعقولية أن يؤثر".

واستبدل تعريف المادية الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) بالرجوع إلى تعريف المادية الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، بالإضافة إلى ذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى والإطار المفاهيمي الذي يحتوي على تعريف المادية أو يشير إلى مصطلح "مادي" لضمان التناسق .

تطبق التعديلات بأثر مستقبلي لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٠.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) تعريف الأعمال

توضح التعديلات أنه في حين ينبع عن الأعمال في العادة مخرجات ، إلا أن المخرجات غير ضرورية لتأهيل مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول على أنها أعمال ومن أجل اعتبار مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة على أنها أعمال ، فإنه يجب أن تتضمن كحد أدنى مدخلات وعملية جوهرية تساهم مجتمعة إلى حد كبير في تعزيز القدرة على إنشاء المخرجات.

تتوفر إرشادات إضافية تساعد على تحديد ما إذا تم الحصول على عملية جوهرية.

تقدم التعديلات اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لتحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة ليست بأعمال ، وبموجب اختبار التركيز الاختياري ، فإن مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة ليست بأعمال إذا كانت إلى حد كبير كل القيمة العادلة لجمالي الأصول المشترأة تتركز في أصل واحد محدد أو مجموعة من الأصول المماثلة.

تطبق التعديلات بأثر مستقبلي على كافة إن amatations الشركات وحيازة الأصول التي يكون تاريخ حيازتها في أو بعد أول فقرة لإعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٠.

تعديلات على مراجع الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بالإضافة إلى إصدار الإطار المفاهيمي المعدل ، الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً تعديلات على المراجع إلى الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٢) و(٣) و(٦) و(١٤) و(١٥) و(١٧) و(٢٠) و(٣٤) و(٣٨) ، وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (١٢) و(١٩) و(٢٠) و(٢٢) ، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم (٣٢).

ومع ذلك لا تقوم جميع التعديلات بتحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالمراجع إلى الإطار المفاهيمي والاقتباسات منه ، حيث أنها تشير إلى الإطار المفاهيمي المعدل حيث تم تحديث بعض التصريحات فقط للإشارة إلى نسخة الإطار المفاهيمي التي تشير إليها هذه التصريحات (إطار لجنة المعايير الدولية للمحاسبة الذي اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠١ ، وإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية لعام ٢٠١٠ ، أو الإطار المعدل الجديد لعام ٢٠١٨) أو للإشارة إلى أن التعريفات الواردة في المعيار لم تحدث بالتعاريف الجديدة الواردة في الإطار المفاهيمي المعدل.

تسري التعديلات حيثما تكون محدثة بالفعل لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٠.

٧- التغير في الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الفصح عن الالتزامات المحتملة ، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والخصصات بشكل عام والخسائر الإنتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة الموجزة وضمن حقوق الملكية . وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها ، ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

تعتقد الادارة بأن التقديرات المعتمدة في اعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة للعام ٢٠١٩ باستثناء ما يلي :

نتيجة لعدم توصل الدول المنتجة للنفط الخام ضمن ما يعرف بمجموعة OPEC+ خلال شهر آذار ٢٠٢٠ لإتفاق يخصوص خفض الإنتاج والذي صاحبه أزمة فيروس كورونا تأثرت أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة سلباً نتيجة ارتفاع العرض وقلة الطلب كما تأثرت أسعار المشتقات النفطية الجاهزة سلباً نتيجة قلة الطلب الناشئ عن تغير السلوك الاجتماعي بسبب حظر التجول الذي تم تطبيقه في المملكة ومن قبل دول العالم حيث تأثر الطلب على المشتقات النفطية الجاهزة في المملكة وبالخصوص خلال الفترة من ١٨ آذار ٢٠٢٠ ولغاية نهاية شهر آيار كما أن مبيعات مادة وقود الطائرات ما زالت متاثرة نتيجة للإجراءات الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا التي تقوم بها الدول على حركة الطائرات والتقليل بين الدول.

كما تأثرت المجموعة خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بانخفاض قيمة مخزونها حيث أن الشركة تقيم المخزون بالكلفة أو السوق أيهما أقل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهذا الأمر أدى إلى تحقيق الشركة لخسائر ناتجة عن انخفاض قيمة مخزونها.

وتأمل المجموعة ارتفاع قيمة مخزونها في الفترات اللاحقة خاصة في ظل توصل مجموعة OPEC+ إلى اتفاق يخصوص خفض انتاجها وإزدياد الطلب على النفط الخام والمشتقات النفطية حيث أن أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة بدأت بالتعافي كما بدأت الحياة إلى العودة بشكل طبيعي داخل المملكة علماً أن تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية المعتمدة محلياً مرتبطة بالأسعار العالمية للنفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة، حيث تعتمد تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية الجاهزة المحلية على الأسعار العالمية لشهر السباق.

٨ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار	دينار
١٦٢,٣٦٤,٩٩٢	١٩٤,٦١٠,٤٧٩
٥٥,١١٤,٢٩١	٥٥,١٠٨,٥٩٨
٩,٥٢٥,٦٩٠	٧,٨٢٧,٦٩٠
٣١,٤٥٠,٠٢٨	٢٢,٧٠٠,٠٠٦
٢٥٨,٤٥٥,٠٠١	٢٨٠,٢٤٦,٧٧٣
٢١١,٢٧٠,٥١١	١٩٩,٣٤٥,٢٦١
١١٦,٤٨٨,٦٩٥	١٢٣,٣٤٠,١٦٨
٣,٢٧٨,٨٧٨	٣,٧٩٧,٦٠٥
١,٦٤١,٢٦٢	١,٨٣٥,٧٦٦
٢,٦٤٢,٦٨٥	١,٣٧٣,٢٣٨
١٥,٤٨٧,٧٥٦	١٤,٦٨٨,٢٦٤
٦,٢٦٥,٨٨٤	٦,٢٣٩,٧٧٩
٦١٥,٥٣٠,٦٧٢	٦٣٠,٨٦٦,٨٥٤
(١٦,٩٨٢,٤٢٢)	(٢١,٥٢٠,٦٣٧)
٥٩٨,٥٤٨,٢٥٠	٦٠٩,٣٤٦,٢١٧

دوائر ومؤسسات حكومية وجهات أممية وشركات الكهرباء - محروقات (أ)

عملاء محروقات وأخرى (ب)

شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية (ج)

شيكات برسم التحصيل (د)

مجموع المدينين

وزارة المالية - العلاقة (هـ)

أمانات ضريبة المبيعات العامة (و)

أرصدة مدينة أخرى (ز)

ذمم موظفين

دفعات وتأمينات إعتمادات وأامر شراء - شركة تابعة

مصاريف مدفوعة مقدماً (ح)

مصاريف اقتناه عقود - شركة تابعة (ط)

بنزل : مخصص الخسائر الانهائية المتوقعة (ي)

تبع الشركة سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة إئتمانياً ، وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالإلتزامات ، وفيما يلي جدول أعمار المدينيين :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	
دينار	دينار	
٩٠,٣٤٤,٨٦٥	٧٢,٨٠١,١٩٣	١ يوم - ١١٩ يوم
١٤,٧٩٨,١٧١	١٨,٣٨١,٦٨٧	١٢٠ يوم - ١٧٩ يوم
٤٥,٧٣٦,٦١٧	١٨,٠٥٧,٢٨٧	١٨٠ يوم - ٣٦٥ يوم
١٠٧,٥٧٥,٣٤٨	١٧١,٠٠٦,٦٠٦	أكثر من سنة *
٢٥٨,٤٥٥,٠٠١	٢٨٠,٢٤٦,٧٧٣	المجموع

تقوم الشركة بدراسة أعمار الذمم ومدى كفاية المخصصات الواجب الاستدراك لها في نهاية كل فترة مالية .

يشمل هذا البند على ذمم مدينة مطلوبة من جهات حكومية او بكفاله الحكومية تجاوز استحقاقها أكثر من سنة مبلغ ١٥٥,٧٦٢,٧٦٩ دينار ، هذا ويرأي الادارة أن للشركة القدرة على تحصيل هذه الذمم ولا داعي لرصد أية مخصصات لها ، كما تشمل الذمم المدينة مبالغ مطلوبة من شركاء في شركات تابعة بقيمة ٤,٦٢٤,٦٨٥ دينار عمرها أكثر من سنة ويرأي الادارة فانه لا داعي لقيد مخصصات إضافية لها حيث تم توقيع اتفاقيات مع هؤلاء الشركاء لتسديد تلك الذمم بضمانات عقارية مع تحويل الأرباح الناتجة عن اعمال تلك الشركات التابعة للشركة .

يشمل هذا البند ذمم مدينة لقاء سحوبات محروقات من الوزارات والدوائر والجهات الحكومية والأمنية وشركه الكهرباء الوطنية وشركات التوليد خاصة بنشاط التكرير والغاز بمبلغ ١٦٨,١٩١,٠٥٩ دينار ومبلاع ٨,٥٧٦,٨٠٤ دينار خاص بمصنع الزيوت ومبلاع ١٧,٨٤٢,٦١٦ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ .

يتضمن هذا البند ذمم مستحقة على شركة الكهرباء الوطنية وشركات التوليد مقابل سحوبات المحروقات والتي بلغت ٧٢,١٨٢,٤٧٩ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (٧٢,١٩٣,٠٩٩) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٢٠١٩) .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة مصفاة البترول الأردنية الى وزارة المالية بين جزء من مدینونیة ووزارة المالية (حساب وزارة المالية الرئيسي العلاقة) والضريرية العامه والخاصة على البيانات الجمركية لدى دائرة الجمارك وموافقة دائرة الجمارك على هذا الاجراء بتاريخ ١٦ اذار ٢٠٢٠ وموافقة لجنة المقاصلة بتاريخ ٦ تموز ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٨,٠٤٢,٧٥٦ دينار ، تم إستكمال اجراء المقاصلة أعلاه خلال شهر تموز من العام ٢٠٢٠ .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة مديرية الأمن العام و الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة و الموافق عليه بتاريخ ١٢ كانون الاول ٢٠١٨ ، تم اجراء مقاصلة بين ذمة الأمن العام بمبلغ ٩,٠١٠,٩٧٣ دينار و جزء من الضريبة الخاصة المستحقة على هذه الشركة خلال العام ٢٠١٨ .

بناءً على موافقة لجنة المقاصلة بتاريخ ٧ حزيران ٢٠٢٠ باجراء المقاصلات المقدمة من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة مديرية الأمن العام و الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة و الموافق الأردنية بمبلغ ٢,٦٥١,٠٠١ دينار ومدینونیة الدفاع المدني بمبلغ ٣,٤٤٩,٣٦٤ دينار ومدینونیة القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي بمبلغ ٣,٧٦٨,٩٥٥ دينار ومدینونیة وزارة الصحة بمبلغ ١,٨٢٧,٠٣١ دينار وبين المبالغ المستحقة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمبلغ ١١,٦٩٦,٣٠١ دينار ، تم إجراء المقاصلات المذكورة أعلاه .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة مديرية الأمن العام و الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة و الموافق عليه بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٩ ، تم اجراء مقاصلة بين ذمة الأمن العام بمبلغ ٩,٤٨٩,٤٧٤ دينار و جزء من الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة خلال العام ٢٠١٩ .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة مديرية الأمن العام و الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة و الموافق عليه بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٩ ، تم اجراء مقاصلة بين ذمة الأمن العام بمبلغ ٥,٣٧٣,٤٨٣ دينار و جزء من الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة خلال العام ٢٠١٩ .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة المديرية العامة للدفاع المدني و الضريبة العامة المستحقة على الشركة و الموافق عليه بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩ ، تم اجراء مقاصلة بين ذمة المديرية العامة للدفاع المدني بمبلغ ٤,٦٤٤,٦٨٥ دينار و جزء من الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على الشركة خلال العام ٢٠١٩ .

بناء على طلب اجراء المقاصلة المقدم من شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية الى وزارة المالية بين مدینونیة كل من وزارة الصحة بمبلغ ٢,٤٥٤,٤٧٢ دينار و القوات المسلحة الأردنية بمبلغ ٩٨٣ ٢,٧٣٠ دينار مع جزء من الضريبة الخاصة المستحقة على الشركة و الموافق عليه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ ، تم اجراء المقاصلة المذكورة أعلاه .

ب- يشمل هذا البند ذمم عماله محروقات وأخرى خاصة بنشاط التكرير والغاز مبلغ ١١,٩٤٠,٩٦٣ دينار و مبلغ ٤,٢٢٠,٨١٠ دينار خاص بمصنع الزيوت و مبلغ ٣٨,٩٤٦,٨٢٥ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ .

ج- قامت الشركة بتاريخ ٦ آذار ٢٠١٦ بتوقيع إتفاقية تسوية للمدینونیة القائمة مع شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية والتي تم بموجبها تسديد ما نسبته ١٠٪ من رصيد المدینونیة خلال شهر آذار ٢٠١٦ مع التعهد بتسديد المبلغ المتبقى بموجب ٦٠ قسط يستحق القسط الأول منها بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٦ والقسط الأخير بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢١ وبمعدل فائدة الاقتراض الفعلية التي تتکبدتها شركة بتربول الأردنية وعلى أن تلتزم شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية بتسديد كافة الفوایر اللاحقة بتاريخ استحقاقها وعليه لم تقم الشركة بقيد مخصصات اضافية نتيجة لتلك التسوية كما أبلغت وزارة المالية بموجب كتابها رقم ١٥٣٩١/٤/١٨ بتاريخ ٢٦ ايلول ٢٠١٦ الشركة بأنه يجب عكس المخصص المرصود على ذمة شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية نظراً للالتزام شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية بتسديد الدفعات المتبقية عليها شريطة إستمرار شركة الملكية الأردنية بالالتزام بالسداد وفق الإتفاقية الموقعة معها بشهر آذار ٢٠١٦ وتسديد مسحوباتها الشهرية أولأ باول ، وعليه قامت الشركة برد مبلغ المخصص المرصود على ذمة شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية وبالنحوالي ٣١ مليون دينار في العام ٢٠١٦ .

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١١٣١) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٥ تم منح خصم كمية لمستهلكي وقود الطائرات على سعر بيع وقود الطائرات الذي تقره لجنة تسعير المحروقات الشهرية وفقاً لشريان الإستهلاك اعتباراً من تاريخ ١ آب ٢٠١٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ على أن يتم إحتسابه بشكل سنوي ، هذا وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٣ المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٦ و الذي تضمن تعديل شريان إستهلاك وقود الطائرات لمدة سنة اعتباراً من تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ ، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٥٨) في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٧ والذي يقضي بالموافقة على تعديل تاريخ بدء العمل بقرار تعديل شريان الخصم والمعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٣) بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ أول آب ٢٠١٥ بدلاً من تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ ، و بموجب القرارات أعلاه بلغت قيمة الخصم المستحق لشركة عالية – الخطوط الجوية الملكية الأردنية إبتداءً من أول آب ٢٠١٥ ولغاية ٣١ تموز ٢٠١٧ مبلغ ٢٩,٩٤٧,٩٩٣ دينار .

بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١/٢/٥ المتخذ في جلسته رقم ٢٠١٨/١ المنعقدة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٨ قامت الشركة بتخفيض مبلغ ١٥,٥٢٣,٧٧٧ دينار من ذمة مديونية شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية الأردنية خلال العام ٢٠١٧ و على أن يتم تخفيض المبلغ المتبقى من فوائير مسحوبات شركة عالية الشهرية بعد خصم أية فوائير مستحقة وغير مدفوعة من تاريخ توقيع إتفاقية جديدة بين الشركتين وحتى تاريخ ٣١ تموز ٢٠١٨ ، وعلى ان يعامل الخصم المستحق للفترة من أول آب ٢٠١٧ ولغاية إنتهاء الخصم المحدد بموجب قرارات مجلس الوزراء بتخفيض ما نسبته ٤٠% من رصيد مديونية شركة عالية وما نسبته ٦٠% من مسحوبات الشركة الشهرية وفي حال إنتهاء العلاقة مع الحكومة يتم إحتساب الخصم لغاية تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ بنفس النسب الواردة أعلاه وعلى أن يتم تطبيق قرارات مجلس الوزراء بعد هذا التاريخ بمعزل عن شركة مصفاة البترول الأردنية ، علماً أنه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٤) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ آب ٢٠١٧ تم الموافقة على تمديد الخصم الممنوح لشركة الملكية الأردنية لسنة إضافية اعتباراً من تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧ .

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٦١٤ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧ تم تخفيض نسبة الفوائد المفروضة على مديونية شركة عالية – الخطوط الجوية الملكية الأردنية لشركة مصفاة البترول الأردنية التي كانت ٤٤% سنوياً بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٦ إلى ٥٠,٥% سنوياً ورد الفوائد عن الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على شكل رصيد مستتبلي بحيث تم تسوية الأثر المالي الناتج عن ذلك ضمن العلاقة المالية ما بين وزارة المالية وشركة مصفاة البترول الأردنية ، وقامت الشركة اعتباراً من تاريخ أول أيار ٢٠١٨ بإحتساب معدل فائدة الاقتراض الفعلية سنوياً وفقاً لإتفاقية تسوية المديونية مع شركة عالية وايقاد العمل بقرار مجلس الوزراء أعلاه.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٥٨) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٧ تم الموافقة على تحويل الخصم الممنوح لشركة عالية على حساب وزارة المالية بشكل مباشر دون تخفيضه من قيمة المبيعات الخاصة بالشركة.

قامت الشركة خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ بقيد مبلغ ١١,٦٥٩,٦٩٩ دينار على حساب وزارة المالية كخصم لشركة عالية بموجب قرارات مجلس الوزراء أعلاه ، وتم تخفيض مبلغ ٤,٦٦٣,٨٨٠ دينار من رصيد إتفاقية تسوية المديونية وقيد مبلغ ٦,٩٩٥,٨١٩ دينار كأمانات لصالح شركة عالية بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١/٢/٥ ، ولم تقم الشركة بإحتساب أية خصومات اعتباراً من تاريخ أول أيار ٢٠١٨ .

قامت الشركة بتجهيز كتابها رقم ٢٠١٨/٦٨١٤/١١/٥١/٢٥/٢ بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٨ إلى شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية يتضمن أنه في حال رغبتها في الإستمرار بتطبيق قرارات مجلس الوزراء بخصوص الخصم وتخفيف نسبة الفائدة عن طريق شركة مصفاة البترول الأردنية أن يتم تزويد الشركة بكتاب من وزارة المالية يتضمن موافقها على قيد مبلغ الخصم وفرق الفوائد على حسابات وزارة المالية مباشرة وأن يتمأخذ هذه المبالغ ضمن تسوية العلاقة المالية بين شركة مصفاة البترول الأردنية والحكومة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ .

قامت شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بطرح عطاء لتزويد وقود طائرات الملكية الأردنية على الشركات المرخصة وذلك بموجب قرار وزارة الطاقة والثروة المعننية المتضمن قرار ببدء الشركات التسويقية المرخصة بنشاط تزويد وقود الطائرات وتمت احالة العطاء على شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية - شركة تابعة وبناء على ذلك تم توقيع اتفاقية تزويد وقود طائرات بين شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية وشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتاريخ أول تشرين الثاني ٢٠١٨ ، حيث تم نقل نشاط التزويد المباشر لشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية من شركة مصفاة البترول الأردنية إلى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية - شركة تابعة.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٧٤) المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٩ تم تمديد خصم الكمية الممنوح لشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية لشهري تشرين الثاني وكانون الأول للعام ٢٠١٨ .

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٧٤) المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ اذار ٢٠١٩ تم تمديد خصم الكمية الممنوح لشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية اعتبارا من أول كانون الثاني ٢٠١٩ ولغاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ على ان يتم تسوية الخصم على العلاقة المالية بين الحكومة وشركة مصفاة البترول الأردنية .

بناء على كتاب وزارة المالية رقم ٢٠٢٦٧/٤/١٨ تاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٩ والذي يتضمن طلب وزارة المالية بتحميل فرق الخصم المستحق لشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بموجب القرارات المذكورة اعلاه على العلاقة المالية ما بين الحكومة وشركة مصفاة البترول حتى انتهاء الخصم المستحق ، قامت شركة مصفاة البترول الأردنية باعادة احتساب الخصم المستحق لغاية تاريخ ٣١ تموز ٢٠١٨ ولم تقم باحتساب الخصم بعد هذا التاريخ لانتهاء علاقة التزويد المباشر بين شركة مصفاة البترول الأردنية وشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بتاريخ ٣١ تشرين الاول ٢٠١٨ ، ونتج عن ذلك قيد مبلغ ٩,٦٤٥,٣٨٥ دينار على رصيد العلاقة المالية بين الشركة والحكومة ، وقابلة تخفيف رصيد اتفاقية تسوية مدینونية شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بمبلغ ٣,٨٥٨,١٥٤ دينار وقيد مبلغ ٥,٧٨٧,٢٣١ دينار كأمانات خصم لشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية ضمن بند دائمون وارصدة دائنة أخرى .

بناء على الاتفاقية المبرمة بين شركة مصفاة البترول الأردنية وشركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية الموقعة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ ، وبعد أن تم مطابقة جميع الأرصدة بين الشركتين، تم الاتفاق على اجراء مقاصة بين رصيد الذمة المستحقة على شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية الخاصة بنشاط التكرير والغاز وبين أمانات خصم و أرصدة أمانات فوائد شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية ، وعليه تم اجراء المقاصة و نتج عنها ذمة دائنة في سجلات الشركة الخاصة بنشاط التكرير والغاز لصالح شركة عاليه - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بمبلغ ١١,٢٥٣,٢٣٥ دينار (ايصال ١١/ك).

يشمل هذا البند ذمم مستحقة بمبلغ ١٧,٢٩٤ دينار خاصة بمصنع الزيوت و مبلغ ٣٩٦,٨١٠ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ .

ـ د - يمتد استحقاق شيكات برسم التحصيل الخاصة بنشاط التكرير والغاز لغاية ٥ تشرين الأول ٢٠٢٠ وتبليغ قيمتها ١,٦٢٤,٠٠٥ دينار ، في حين يمتد استحقاق شيكات مصنع الزيوت لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وتبليغ قيمتها ٣,٣٥٦,٥٩٥ دينار ويمتد استحقاق شيكات شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية لغاية أول تشرين الثاني ٢٠٢١ وتبلغ قيمتها ٤٠٦ ١٧,٧١٩ دينار .

ـ ه - يتضمن بند وزارة المالية (العلاقة) مبلغ ١٩٤,٧٦٣,٥١٧ دينار خاص بنشاط التكرير والغاز ومبلغ ٤,٥٨١,٧٤٤ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ آيلول ٢٠٢٠ .

ـ - بموجب كتاب وزارة المالية رقم أر/٨ ٥١٩٧/٤ بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢٠ ، تم تأييد رصيد العلاقة المالية مع الحكومة كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و البالغ ٥٩١,٦٩٩,٦٥٩ دينار على أن يتم مطابقة مدینونیة شركة الكهرباء الوطنية بين الشركتين ، وعليه قامت شركة الكهرباء الوطنية بتأييد الرصيد بموجب كتابها رقم ٢٥٠٣/٧٢٦ بتاريخ ١١ اذار ٢٠٢٠ وطلب تقيسيطه على ثلاثة سنوات بموجب دفعات شهرية وما زالت الشركة في مرحلة التفاوض بخصوص مدة التقيسيط .

ـ - تم تأييد أرصدة وزارة المالية الخاصة بنشاط شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من خلال مصادقة وزارة المالية على كتاب شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية رقم ٩٣٦/٢/١١١ بتاريخ ١٩ شباط ٢٠١٩ .

ـ - تم تأييد أرصدة وزارة المالية الخاصة بنشاط شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من خلال مصادقة وزارة المالية على كتاب شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية رقم ١٦٤٥/٢/١١١ بتاريخ ٤ اذار ٢٠٢٠ .

انتهاء العلاقة مع الحكومة

ـ - بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نisan ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية باحتساب المبالغ المستحقة لشركة مصفاة البترول الأردنية حتى تاريخ ٣٠ نisan ٢٠١٨ وأن يتم دفعها على دفعات خلال الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ مع ٢٠٢٠ الفوائد الناتجة من عملية التقيسيط وبالنسبة التالية (٣٠٪ و ٤٠٪ و ٣٠٪) وعلى أن تدفع قيمة هذه المبالغ بعد صدور قانون الميزانية العامة وقبل نهاية الربع الثاني من كل عام لنفس العام وصولاً إلى سداد كامل عام ٢٠٢٠ مع قيام وزارة المالية بتزويد شركة مصفاة البترول الأردنية بكتاب يبين المبالغ المستحقة للمصفاة بتاريخ ٣٠ نisan ٢٠١٨ وضمان دفعها مع الفوائد بالتكلفة الفعلية التي تتحملها الشركة خلال المدة أعلاه وبالنسبة المبينة أعلاه .

ـ - نتيجة لعدم التزام الحكومة بما ورد بالقرار أعلاه وبناء على الاتفاق بين الشركة والحكومة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٩٩ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ آيلول ٢٠١٩ الذي تضمن قيام الشركة باقتراض مبلغ يعادل حوالي ٤٥٧ مليون دينار من البنوك لتسديد جزء من رصيد المديونية المستحقة لصالح الشركة على الحكومة لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل أصدار تعهدات من قبل وزارة المالية للبنوك المحال عليها تعهد بموجبها بسداد مبلغ القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول ٢٠١٩ بسحب مبلغ يعادل ٤٥٥,٥,٠٠٠ دينار من البنوك التي تمت الاحالة عليها من قبل وزارة المالية ، حيث قامت وزارة المالية باصدار تعهدات لهذه البنوك بسداد قيمة اقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة بتخفيض قيمة المبالغ التي تم سحبها وبالنسبة ٤٥٥,٥,٠٠٠ دينار من رصيد الذمم المستحقة على الجهات الأمنية والوزارات والدوائر والجهات الحكومية وجاء من مديونية وزارة المالية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٢٠ الموقعة من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء على الإنفاقية وتقويض وزير المالية بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الأردنية وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٥٨ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ اذار ٢٠٢٠ .

ـ - التزمت وزارة المالية بسداد جميع مبالغ القروض والفوائد المستحقة عليها للبنوك حيث تم رصد هذه المبالغ ضمن قانون الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠ تحت بند اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٢٠٠/٤/١٨ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٢٠ ، علمًا أن الحكومة الأردنية قامت بسداد جميع الأقساط و الفوائد المستحقة للبنوك الحال عليها بموعد استحقاقها ، هذا وبرأي إدارة الشركة و المستشارين القانونيين للشركة فإنه لا يترتب على الشركة أية التزامات بخصوص القروض والتعهدات أعلاه .

إن رصيد العلاقة المالية بين الشركة والحكومة الخاص بنشاط التكرير والغاز كما بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ (انتهاء العلاقة مع الحكومة) هو كما يلي:

٣٠ نيسان ٢٠١٨ (مدة) <hr/> دينار ٢٢٠,٤٨٠,٩٧٨ ١٠١,٧٩٢,٩٩٨	المبالغ المستحقة للشركة: حساب وزارة المالية الرئيسي (العلاقة) أمانات ضريبة المبيعات العامة مدionية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية **: القوات المسلحة / مديرية التموين سلاح الجو الملكي مديرية الأمن العام المديرية العامة لقوات الدرك الدفاع المدني الدوائر والوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية شركة الكهرباء الوطنية مجموع مدionية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية مجموع المبالغ المستحقة للشركة
<hr/> ١٠١,٥١٣,٩٣٨ ١٣٦,٤٢٤,٥١٧ ٤٥,٦٢٧,٥٧٦ ٩,٥٥٣,٧١٨ ٣,٢٥٩,٧٩٥ ٣,٢٨٠,٩٨٦ ٧٦,٤١٣,٢٩١	
<hr/> ٣٧٦,٠٧٣,٨٢١ <hr/> ٦٩٨,٣٤٧,٧٩٧	

<hr/> ٤٣,٧٤٦,٠٦٤ ١,٧٣٨,٢٤٧ ٩٣,٥٠٠,١٠٣ ٢١,٢٤٤,٢٩٢ <hr/> ١٦٠,٢٢٨,٧٠٦ <hr/> ٥٣٨,١١٩,٠٩١	تنزيل: المبالغ المستحقة للحكومة: أمانات فروقات تسعير المشتقات والفوائض أمانات ضريبة مبيعات خاصة أمانات إنشاء خزانات بديلة وزارة الطاقة الرسوم والطوابع والبدلات وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) مجموع المبالغ المستحقة للحكومة الرصيد المستحق للشركة على الحكومة
---	--

إن رصيد العلاقة المالية بين الشركة والحكومة الخاص بنشاط التكرير و الغاز كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ هو كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدة) <hr/> دينار ٢٦٧,٧٩٠,٤٠٧ ١٠٦,٣٣٤,٢٦١	المبالغ المستحقة للشركة: حساب وزارة المالية الرئيسي (العلاقة) أمانات ضريبة المبيعات العامة مدionية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية **: القوات المسلحة / مديرية التموين سلاح الجو الملكي مديرية الأمن العام المديرية العامة لقوات الدرك الدفاع المدني الدوائر والوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية شركة الكهرباء الوطنية مجموع مدionية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية مجموع المبالغ المستحقة للشركة
<hr/> ٨٨,٨٢٣,٥٣٣ ١٦٨,٠٩٤,٤٠٤ ٤٥,٦٢٦,٢٥٧ ٨,٤٢٥,٤٤٦ ٣,٢٦٩,٢٧٩ ٣,٣٦٢,٢٦٧ ٧٦,٣٧٨,٥٢٢	
<hr/> ٣٩٣,٩٧٩,٧٠٨ <hr/> ٧٦٨,١٠٤,٣٧٦	

<hr/> ٤٤,٠٢٢,٧٢٧ ٢,٨٦١,٠٩٨ ٩٣,٥٠٠,١٠٣ ٣٦,٠٥٠,٧٨٩ <hr/> ١٧٦,٤٣٤,٧١٧ <hr/> ٥٩١,٦٦٩,٦٥٩	تنزيل: المبالغ المستحقة للحكومة: أمانات فروقات تسعير المشتقات والفوائض أمانات ضريبة مبيعات خاصة أمانات إنشاء خزانات بديلة وزارة الطاقة الرسوم والطوابع والبدلات وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) مجموع المبالغ المستحقة للحكومة الرصيد المستحق للشركة على الحكومة *
---	--

* بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٥١٩٧/٤ بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢٠ ، تم تأييد رصيد العلاقة المالية مع الحكومة كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و البالغ ٥٩١,٦٦٩,٦٥٩ دينار على أن يتم مطابقة مدionية شركة الكهرباء الوطنية بين الشركات ، وعليه قامت شركة الكهرباء الوطنية بتأييد الرصيد بموجب كتابها رقم ٦٢٢٥/٣ بتاريخ ١١ اذار ٢٠٢٠ و طلب تقسيطه على ثلاثة سنوات بموجب دفعات شهرية وما زالت الشركة في مرحلة التفاوض بخصوص مدة التقسيط ، علماً بأن أرصدة أمانات الضريبة العامة والخاصة مطابقة لسجلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٩٩ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ آيلول ٢٠١٩ والذي تضمن قيام الشركة باقتراض مبلغ يعادل حوالي ٥٧٥ مليون دينار من البنك لتسديد جزء من رصيد المديونية المستحقة لصالح الشركة على الحكومة لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل اصدار تعهدات من قبل وزارة المالية للبنك المحل عليها تعهد بموجبهما بسداد مبلغ القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة خلال النصف الاول من شهر تشرين الاول ٢٠١٩ بسحب مبلغ ٤٥٥,٥٠٥,٠٠٠ دينار من البنك التي تمت الاحالة عليها من قبل وزارة المالية ، حيث قامت وزارة المالية باصدار تعهدات لهذه البنوك بسداد قيمة اقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة بتخفيض قيمة المبلغ الذي تم سحبه والبالغ ٤٥٥,٥٠٥,٠٠٠ دينار من رصيد الذمم المستحقة على الجهات الأمنية والوزارات والدوائر والجهات الحكومية وجاء من مديونية وزارة المالية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٢٠ الموقعة من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء على الاتفاقية وتقويض وزير المالية بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الأردنية وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٥٨ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ اذار ٢٠٢٠.

إلتزمت وزارة المالية بسداد جميع مبلغ القروض والفوائد المستحقة عليها للبنك حيث تم رصد هذه المبالغ ضمن قانون الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠ تحت بند اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٢٠٠/٤/١٨ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٢٠ ، علماً أن الحكومة الأردنية قامت بسداد جميع الأقساط والفوائد المستحقة للبنك المحل عليها بموعده استحقاقها ، هذا برأي ادارة الشركة و المستشارين القانونيين للشركة فإنه لا يترتب على الشركة أية التزامات بخصوص القروض والتعهدات أعلاه .

إن رصيد العلاقة المالية بين الشركة والحكومة الخاص بنشاط التكرير و الغاز كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ بعد تخفيض مبلغ ٤٥٥,٥٠٥,٠٠٠ دينار الوارد أعلاه هو كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)	المبالغ المستحقة للشركة:
دينار	حساب وزارة المالية الرئيسي (العلاقة)
٢١١,٩٩٧,٣٥٨	أمانات ضريبة المبيعات العامة
١١٤,٦٢٤,٢٦٥	مديونية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء
١,٠٧٤,٣٠١	الوطنية ***:
٥٩,٩٣٨,٩٦٠	القوات المسلحة / مديرية التموين
٢,١٨١	سلاح الجو الملكي
-	مديرية الأمن العام
٣,٥٥٠,٥١٣	المديرية العامة لقوات الدرك
٧٢,١٤٧,٤٦٨	الدفاع المدني
<u>١٣٦,٧١٣,٤٢٣</u>	الدوائر والوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية
<u>٤٦٣,٣٣٥,٠٤٦</u>	شركة الكهرباء الوطنية
	مجموع مديونية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية
	والكهرباء الوطنية
	مجموع المبالغ المستحقة للشركة
٤٤,١٣٤,٣٠٩	تنزل: المبالغ المستحقة للحكومة :
(٢,١٨٩,٨٦٦)	أمانات فروعات تسويق المشتقات والفوائد
٩٣,٥٠٠,١٠٣	أمانات ضريبة مبيعات خاصة
٤٨,٦٠٩,٩٦٦	أمانات إنشاء خزانات بديلة وزارة الطاقة
<u>١٨٤,٥٥٤,٥١٢</u>	الرسوم والطوابع والبدلات وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP)
<u>٢٧٩,٢٨٠,٥٣٤</u>	مجموع المبالغ المستحقة للحكومة
	الرصيد المستحق للشركة على الحكومة *

إن رصيد العلاقة المالية بين الشركة والحكومة الخاص بنشاط التكرير والغاز كما بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ هو كما يلي :

٣٠ أيلول (مراجعة) ٢٠٢٠	المبالغ المستحقة للشركة:
دينار	حساب وزارة المالية الرئيسي (العلاقة)
١٩٤,٧٦٣,٥١٧	أمانات ضريبة المبيعات العامة
١٢٢,٦٠٢,٢٦٥	أمانات ضريبة مبيعات خاصة
٤٤,٩٩٧,٥٧٢	مديونية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية **:
١,٣٢٥,٥٧٨	القوات المسلحة / مديرية التموين
٩٢,٢٩٣,٧٢٧	سلاح الجو الملكي
٢,٤٧٥	مديرية الأمن العام
-	المديرية العامة لقوات الدرك
٢,٤٢١,٨١١	الدفاع المدني
٧٢,١٤٧,٤٦٨	الدوائر والوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية
١٦٨,١٩١,٠٥٩	شركة الكهرباء الوطنية
٥٣٠,٥٥٤,٤١٣	مجموع مديونية الجهات الأمنية والدوائر والمؤسسات الحكومية والكهرباء الوطنية
	مجموع المبالغ المستحقة للشركة
٤٤,١٦٧,٦٨٣	تنزيل: المبالغ المستحقة للحكومة:
-	أمانات فروقات تسuir المشتقات والفوائض
٩٣,٥٠٠,١٠٣	أمانات ضريبة مبيعات خاصة
٥٠,٧١٨,٨٣٧	أمانات إشاء خزانات بديلة وزارة الطاقة
١٨٨,٣٨٦,٦٢٣	الرسوم والطوابع والبدلات وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP)
٣٤٢,١٦٧,٧٩٠	مجموع المبالغ المستحقة للحكومة
	الرصيد المستحق للشركة على الحكومة *

بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٨١٥١٩٧/٤ بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢٠ ، تم تأييد رصيد العلاقة المالية مع الحكومة كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و البالغ ٥٩١,٦٦٩,٦٥٩ دينار على أن يتم مطابقة مديونية شركة الكهرباء الوطنية بين الشركات ، و عليه قامت شركة الكهرباء الوطنية بتأييد الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، بموجب كتابها رقم ٢٥٠٣/٧٢٦ بتاريخ ١١ اذار ٢٠٢٠ و طلب تقييده على ثلاثة سنوات بموجب دفعات شهرية وما زالت الشركة في مرحلة التفاوض بخصوص مدة القسيط ، علماً أن أرصدة الضرائب العامة والخاصة مطابقة لسجلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ . *

بناء على طلب اجراء المعاشرة المقترن من شركة مصفاة البترول الأردنية الى وزارة المالية بين جزء من مديونية وزارة المالية (حساب وزارة المالية الرئيسي العلاقة) و الضريبة العامة والخاصة على البيانات الجمركية لدى دائرة الجمارك و موافقة دائرة الجمارك على هذا الاجراء بتاريخ ١٦ اذار ٢٠٢٠ و موافقة لجنة المعاشرة بتاريخ ٦ تموز ٢٠٢٠ بمبلغ ٢٠٢٠ يملاىء ٥٨,٤٢,٧٥٦ دينار ، تم إستكمال اجراء المعاشرة أعلاه خلال شهر تموز من العام ٢٠٢٠ .

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٢٩ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١٩ والذي تضمن الموافقة على تحويل شركة مصفاة البترول الأردنية بتنفيذ بنود مذكرة التفاهم لتجهيز ونقل النفط الخام بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، قامت الشركة بتاريخ اول آب ٢٠١٩ بتوقيع الاتفاقية وقامت الشركة باصدار اعتماد مستند لصالح البنك المركزي العراقي لتفعيل قيمة كمية ١٠ الاف برميل يومياً على مدار السنة وفقاً للمعدل الشهري لسعر برميل نفط خام برنت مطروحاً منه ١٦ دولار أمريكي ، علماً بأنه تم البدء بتوريد كميات النفط العراقي في او اخر شهر اب من العام ٢٠١٩ ، وبموجب المحضر الموقع بين المعينين في وزارة المالية و وزارة الطاقة والثروة المعدنية و شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ ١٠ اذار ٢٠٢٠ تم مطابقة أرصدة وحسابات النفط الخام العراقي لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، كما أنه وبموجب المحضر الموقع بين المعينين في وزارة المالية و وزارة الطاقة والثروة المعدنية و شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٠ تم مطابقة أرصدة وحسابات النفط الخام العراقي لغاية ٣٠ نيسان ٢٠٢٠ ، علماً أن النفط العراقي توقف توريده خلال شهر ايار وحزيران من العام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض الأسعار العالمية وتم البدء بتوريده من جديد في الاول من شهر تموز ٢٠٢٠ .

بموجب محضر اجتماعات الشركة مع وزارة المالية المنعقدة بتاريخ ٨ و ٩ و ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ لغاية تحديد أرصدة العلاقة المالية بين شركة مصفاة البترول الأردنية والحكومة (باستثناء شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية ومصنع الزيوت) للأرصدة كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧، إلىزرت وزارة المالية بكل من أرصدة مدینونیة القوات المسلحة وسلاح الجو الملكي ومديرية الأمن العام والمديرية العامة لقوى الدرك والجهات الأمنية الأخرى والدوائر الحكومية ضمن الموازنة ومدینونیة شركة الكهرباء الوطنية الخاصة بنشاط التكرير والغاز بمبلغ ٤٦٨,٨٥٦ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ ، واتفق الطرفان على ان لا يتم رصد أي مخصص لمدینونیة الملكية الأردنية والبلديات والجامعات الحكومية والمؤسسات الحكومية المستقلة مالياً او ادارياً خلال فترة العلاقة شريطة انه في حال عدم تحصيل هذه المبالغ عن طريق القضاء وتوجب على الشركة اعدام أي منها فإن وزارة المالية تتبعه بدفع هذه الديون والتکاليف المترتبة عليها .

و - يشمل بند أمانات ضريبة المبيعات العامة الخاص بنشاط التكرير والغاز بمبلغ ٢٦٥,٦٠٢,٦٢٢ دينار ومبلغ ٩٠٣ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٥٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ اذار ٢٠١٨ تم الموافقة على إعفاء كميات البنزين (٩٥) المستخدمة في إنتاج بنزين (٩٠) وبالنسبة (٢٠١٣,٢٥٣) طناً من ضريبة المبيعات العامة والخاصة عن الفترة من أول أيار ٢٠١٣ ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠١٧ على أن يشمل القرار أي كمية من بنزين (٩٥) تستخدم في عمليات الخلط لإنتاج مادتي بنزين (٩٠ و ٩٥) وذلك لحين إنتهاء العلاقة المالية بين الحكومة وشركة مصفاة البترول الأردنية ، علماً أنه تم انجاز البيانات الجمركية العلاقة لدى دائرة الجمارك الأردنية خلال شهر تموز ٢٠٢٠ .

تم خلال العام ٢٠١٠ تضمين آليات التسعير للمشتقات النفطية وفقاً للأسعار العالمية ضريبة مبيعات خاصة على المشتقات النفطية بمقدار ٦% بإستثناء زيت الوقود والأفون والأفكار، كما تم رفع نسبة ضريبة المبيعات الخاصة على البنزين بنوعيه كما ورد في كتاب آلية تسعير المشتقات النفطية بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠١٠ لتصبح نسبتها ما بين ١٨% و ٢٤% ، وبموجب النظام رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة تم رفع نسبة الضريبة الخاصة على البنزين ٩٥ لتصبح ٣٠% ورفع نسبة الضريبة العامة على مادة بنزين ٩٠ لتصبح ١٠% اعتباراً من تاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٨ .

بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ١١/١٢ تاريخ ٢٤٣٩/٤/١١ تمت الموافقة على فرض ضريبة مبيعات عامة على البنزين الخالي من الرصاص وكما هو مبين أدناه اعتباراً من ٨ شباط ٢٠٠٨ :

١ - تعديل نسبة الإعفاء على مادة البنزين الخالي من الرصاص رقم أوكتان ٩٠ الصادر بالإستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته إلى ١٢% بحيث تخضع للضريبة العامة على المبيعات بنسبة ٤% ، بناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٨ تم رفع نسبة ضريبة المبيعات العامة على مادة البنزين (٩٠) لتصبح بنسبة ١٠%.

٢ - إلغاء نسبة الإعفاء على مادة البنزين الخالي من الرصاص رقم أوكتان ٩٥ الصادر بالإستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه أعلاه بحيث تخضع لنسبة الضريبة العامة على المبيعات بواقع ٦%.

بموجب النظام رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٩ نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة تم دمج الضرائب العامة والخاصة والرسوم والطوابع الواردة ضمن نشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) في بند الضريبة الخاصة وتم تحديدها لكل مادة وفق النظام المذكور أعلاه.

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٧، وبالإسناد إلى أحكام المادة رقم ١٤٩ / ج من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ إعفاء المواد البترولية المستوردة من الرسوم الجمركية (الرسم الموحد) التي تتعلق بنشاط التكرير باستثناء الزيوت المعدنية ودخلاتها وأي مواد أخرى تتعلق بمصنع الزيوت للفترة من تاريخ أول كانون ثاني ٢٠١٧ وحتى أول أيار ٢٠١٨ وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥٩ بتاريخ ٢٠١٧ أيار ٢٩، كما قرر مجلس الوزراء بموجب قرار رقم ٧٧٨٧ تمديد الإعفاء المذكور أعلاه للفترة من أول أيار ٢٠١٨ ولغاية ٣٠ نيسان ٢٠١٩، كما قرر مجلس الوزراء بموجب قرار رقم ٥٠٠٤ تمديد الإعفاء المذكور أعلاه للفترة من أول أيار ٢٠١٩ ولغاية ٣٠ نيسان ٢٠٢٠.

بناءً على قرار مجلس الوزراء المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٧، وبالإسناد إلى أحكام المادة رقم ١٤٩ / ج من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ إعفاء المواد البترولية المستوردة من الرسوم الجمركية (الرسم الموحد) باستثناء الزيوت المعدنية ودخلاتها وأي مواد أخرى تتعلق بمصنع الزيوت ، حصلت الشركة على الموافقة من وزارة المالية - دائرة الجمارك على التجاوز عن تصديق الوثائق (الفاتورة وشهادة المنشأ) إسناداً للمادة ٢/٢ و من التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٩ للمواد البترولية المستوردة باستثناء الزيوت المعدنية ودخلاتها وأي مواد أخرى تتعلق بمصنع الزيوت للفترة من تاريخ أول كانون الثاني ٢٠١٧ و حتى تاريخ أول أيار ٢٠١٨ ، وذلك بموجب كتاب وزارة المالية - دائرة الجمارك رقم دج ٣٢٩٥/٢٠٧/١٠٨ تاريخ ٢ تموز ٢٠١٧ ، كما تم تجديد التجاوز عن تصدق الوثائق (الفاتورة وشهادة المنشأ) كما هو مذكور أعلاه للفترة من أول أيار ٢٠١٨ ولغاية أول أيار ٢٠١٩ وذلك بموجب كتاب وزارة المالية / دائرة الجمارك رقم دج ٢٠٧/١٠٨ تاريخ ٣ أيلول ٢٠١٨ ، كما تم تجديد التجاوز عن تصدق الوثائق (الفاتورة وشهادة المنشأ) كما هو مذكور أعلاه للفترة من أول أيار ٢٠١٩ ولغاية أول أيار ٢٠٢٠.

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على ادراج النفط الخام والمشتقات النفطية في الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات والخاص بالسلع والخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات بنسبة أو بمقدار (صفر) اعتباراً من تاريخ ١٢ شباط ٢٠١٧ باستثناء البنزين بأنواعه.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٥٤٤ المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٩ تم ادراج البنزين بأنواعه ضمن الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات والخاص بالسلع والخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات بنسبة أو بمقدار (صفر).

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦ وبموجب القرار رقم ١٣٣٦، وبناءً على توصية لجنة التنمية الاقتصادية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠١٥ الموافقة على إعفاء شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة من الضريبة العامة والخاصة اعتباراً من تاريخ أول أيار ٢٠١٣ لمستورادتها عن الكميات المباعة حصراً الشركات تسويق المنتجات النفطية شريطة ان تكون الضريبة العامة والخاصة المستحقة عليها قد تم دفعها من هذه الشركات ضمن التركيبة السعرية للمشتقات النفطية الى IPP وتم انجاز البيانات الجمركية العالقة لدى دائرة الجمارك الأردنية خلال شهر تموز من العام ٢٠٢٠.

يتكون هذا البند بشكل أساسي من حساب جاري صندوق إسكان موظفين المصفاة وتأمينات الجمارك الأردنية ونحو أخرى .

يتكون هذا البند بشكل أساسي من حساب المصارييف المدفوعة مقدماً عن تأمينات الشركة وإيجارات وتسويق وبديل أمن وحماية ودفعات مقاولين إنشاء محطات مدفوعة مقدماً حيث يشمل مبلغ ٣,٣٥٨,٥٨٠ دينار خاص بنشاط التكرير والغاز ومبلغ ١١,٣٢٩,٦٨٤ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠.

ط - يمثل هذا البند ما تم دفعه لاصحاب المحطات بموجب اتفاقيات تقوم من خلالها شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتزويد تلك المحطات باحتياجاتها من المحروقات ويتم بموجب هذه الاتفاقيات المشاركة في بناء أو تحديث المحطات وتركيب المضخات كما وتحمل هذه المحطات اسم الشركة بصفتها المزود المعتمد لها ويتم إطفاء المبالغ على مدة العقود أو عمر الأصل أيهما أقل.

ي - ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)	٢٠٢٠ أيلول (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٤,٦٧٨,٤٧٤	١٦,٩٨٢,٤٢٢	١٦,٩٨٢,٤٢٢	٤,٧٠١,٥١٦	٤,٧٠١,٥١٦
٢,٦٣١,١٤٨	(٣٢٧,٢٠٠)	(١٦٣,٣٠١)	٢١,٥٢٠,٦٣٧	٢١,٥٢٠,٦٣٧
<u>١٦,٩٨٢,٤٢٢</u>				

رصيد بداية السنة
المخصص المستدرك خلال الفترة / السنة
المسترد خلال الفترة / السنة
رصيد نهاية الفترة / السنة

يشمل بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ مبلغ ٦,٠٢٢,٠١٧ دينار خاص بنشاط التكرير والغاز وبلغ ٢,١٤٢,٤٢٢ دينار خاص بمصنع الزيوت وبلغ ١٣,٣٥٦,١٩٣ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية ، وقد تم احتساب المخصص بعد الاخذ بعين الاعتبار النعم المضمونة من قبل وزارة المالية .

انتهاء العلاقة مع الحكومة

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية بمتتابعة تنفيذ ورفع ما يتم التوصل اليه الى مجلس الوزراء بخصوص إحتفاظ وزارة المالية بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) وفي حال إعدام اي ذمة نشأت خلال العلاقة مع الحكومة فإن وزارة المالية تتبعه بدفعها للمسافة، ونتيجة لاتفاق بين وزارة المالية والشركة وافقت وزارة المالية على احتفاظ الشركة برصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) ، وفي حال استرداد الشركة لاي ذمة تم رصدها ضمن المخصص يتم قيد المبلغ المرصود لحساب وزارة المالية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٦٩/١٨/٤ تاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ .

٩ - زيت خام ومشتقات بترولية جاهزة ولوازم
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٨٥,٧٧٤,٠٨٤	١٨٠,٠٢٦,٣٣٦	١٨٠,٠٢٦,٣٣٦	٤٨,٩٤٠,٧٩٣	٤٨,٩٤٠,٧٩٣
٤١,٨٦٣,٦٣٣	٦٥,٧٠٣,٠٧٢	٦٥,٧٠٣,٠٧٢	٣٩,٠٩٥,٤٤٨	٣٩,٠٩٥,٤٤٨
٦٦,٩٣٥,٨٤١	(٩,٢٥٨,٩٧٥)	(٩,٢٥٨,٩٧٥)	٣٢٤,٥٠٦,٦٧٤	٣٢٤,٥٠٦,٦٧٤
٢٠,٥٦٧,٢٩٧				
<u>(١٨,٢٩٥,٤٩٤)</u>				
<u>٣٩٦,٨٤٥,٣٦١</u>				

مشتقات بترولية جاهزة وزيوت
زيت خام ومواد تحت التشغيل
مواد أولية وقطع غيار ولوازم مختلفة
بضاعة بطريق الشحن
بنزل : مخصص المواد الراكدة وبطينة الحركة والرواسب

إن الحركة الحاصلة على مخصص المواد الراكدة وبطبيعة الحركة والرواسب كما يلي :

لل فترة المنتهية في	السنة المنتهية في	
٣١ كانون الاول	٣٠ ايلول	٢٠١٩ (مراجعة)
دينار	دينار	
١٨,٨٧٧,٤٢٦	١٨,٢٩٥,٤٩٤	رصيد بداية الفترة / السنة
١,١٠٠,٤١٤	(٨,٢٩٣,٣٦١)	المخصص (المحرر) / المستدرک خلال الفترة / السنة
(١,٦٧٤,٥٥٦)	(٤٩١,١٨٦)	المدفوع خلال الفترة / السنة
(٨,٢٩٠)	(٢٥١,٩٧٢)	ينزل : مواد مشطوبة خلال الفترة / السنة
١٨,٢٩٥,٤٩٤	٩,٢٥٨,٩٧٥	رصيد نهاية الفترة / السنة

انتهاء العلاقة مع الحكومة

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦٣٣) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية بمتتابعة تنفيذ ورفع ما يتم التوصل اليه الى مجلس الوزراء بخصوص قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بمعالجة الرواسب والماء الموجودة بالخزانات وإتلاف ما يلزم من تلك المواد ، وعلى أن يتم تقييم المواد الراكدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وإحتساب كلفة الرواسب والماء وكلف التخلص منها وأن يحول الفائض لوزارة المالية، ونتيجة للاتفاق بين الشركة والحكومة ورد كتاب من وزارة المالية رقم ٢٨٦٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ والذي تضمن موافقة وزارة المالية على ان تقوم الشركة بتنظيف خزاناتها من الرواسب والماء مع تحمل الحكومة لهذه الكلفة وان تقوم الشركة بشطب المواد وقطع الغيار واللوازم التي انتفت الحاجة لها وتحويل الرصيد الفائض من مخصص المواد الراكدة وبطبيعة الحركة والرواسب والماء الى وزارة المالية ، وعليه قامت الشركة باحالة عطاء لمعالجة الرواسب والماء حيث قامت الشركة المحال عليها بتنظيف الجزء الأكبر من الرواسب وما زال العمل جاري على معالجة باقي الرواسب كما تم تكليف لجنة مختصة بدراسة المخزون من قطع الغيار واللوازم الأخرى التي يمكن الاستفادة منها واستخدامها بدلاً من عملية شراء المواد المشابهة لها وتحديد المواد واللوازم التي انتفت الحاجة لها تمهدأ لشطبها وما زال العمل جاري على ذلك .

١٠ - بنوك دائنة

يتكون هذا البند من حسابات جارية مدينة وقروض قصيرة الاجل منسوحة من عدة بنوك محلية لتمويل نشاط الشركة بسعر فائدة ومرابحة يتراوح ما بين ٤٪ إلى ٦,٢٥٪ سنويًا خلال الفترة المنتهية في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ وبكفاللة الشركة الاعتبارية بحيث يشمل هذا البند مبلغ ٥٤٨,٦٤٩,٤٠٧ دينار خاص بنشاط التكرير والغاز ومبلغ ٣,٩٧٨,٥٩٣ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠.

١١ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الاول ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ ايلول ٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار	دينار
٤٥,٤٢٠,٣٢٢	٤٧,٤١٠,٨٣٦
٤٦,٦٠٢,٨٦٢	٣٠,٥٦٢,٨٤٨
٩٣,٥٠٠,١٠٣	٩٣,٥٠٠,١٠٣
١٤٤,٣٤٧,٣٠٧	٧٠,٣٢٨,٤٤١
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
٤٨,٦٠٩,٩٦٦	٥٠,٧١٨,٨٣٧
٣,٢٣٤,٨٨٦	-
٧٣٦,١٩٢	٦٢٢,٣٥٠
٦,٧٢٦,٤٩٠	٦,٨٤٣,٦١٨
١١,٤٨٦,٩٠١	١٤,٣٨٧,٠٩٠
١٤,١٥١,٥٥٥	١٠,٠٤٤,٤٥٤
٩٢٩,٤٧١	٣٦٠,١٠٦
٢,٢١١,٠٩٣	٢,٠٥١,٤٣٥
٩,٦٣٥,٣٩٤	٩,٢٨٤,٢٢٠
٩,٨٨٩,٨١٩	٦,٩٨٣,٦٨٤
١,٠٠٠,٠٠٠	٩٦٣,٩٣٩
١١,٢٥٣,٢٣٥	١١,٢٥٣,٢٣٥
٣,١٣٢,٧٧٨	-
٤٥٧,٨٦٨,٣٧٤	٣٦٠,٣١٥,٢٤٦

- أمانات فروقات تسعير المشتقات والفوائض (أ)
- أمانات ضريبة المبيعات الخاصة على المشتقات النفطية (ب)
- أمانات إنشاء خزانات بديلة - وزارة الطاقة (ج)
- موردون والتزامات لقاء مشتريات لوازم و خدمات و أخرى
- مخصص إستبدال اسطوانات الغاز (د)
- الرسوم والطوابع والبدلات وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (هـ)
- مخصص تعويضات إصابات العمل (و)
- مخصص قضايا (ايضاح ١٨-ب)
- دفعات مقدمة من العملاء (ز)
- أمانات المساهمين
- دائنون مختلفون وارصدة دائنة أخرى
- محتجزات مقطعة من المتعهدين
- مخصص إجازات الموظفين
- فروقات تسعير إستيراد شركة تابعة (ح)
- مخصص أجور تخزين (ط)
- مبالغ محتجزة لقاء تملك شركة تابعة (ي)
- أمانات شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية (كـ)
- أمانات وقد طائرات الشركة اللوجستية (لـ)

أ - يشمل هذا البند قيمة الأمانات الناتجة عن فرق تسعير المشتقات النفطية بين اجمالي الكلفة شاملة الضرائب والرسوم واجور النقل وسعر البيع الفعلي وفروقات تقريب الكسور بموجب نشرة اسعار بيع المشتقات النفطية IPP والسعر المعلن اعتباراً من ٢ آذار ٢٠٠٨ والذي تم اعتباره حق للحكومة بموجب كتاب وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم ٧١٩/١٤/٩ تاريخ ١٦ شباط ٢٠٠٩ وكتاب وزارة المالية رقم ٩٩٥٢/٤/١٨ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ والذي ألزم الشركة بموجبه وإعتباراً من شهر آذار ٢٠٠٨ بقيد حصيلة هذه الفروقات لصالح وزارة المالية ، كما وقامت الحكومة بالمخالفة بفرضيات تسعير المشتقات النفطية اعتباراً من ١٤ كانون الأول ٢٠٠٨ وذلك بموجب قرار لجنة تسعير المشتقات النفطية في إجتماعها المنعقد بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨ على أن يتم قيد حصيلة فائض السعر كأمانات في جانب المطلوبات ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة.

- بلغت قيمة أمانات فروقات تسعير المشتقات و الفوائض مبلغ ٦٨٣,١٦٧,٤٤٤ دينار خاصة بنشاط التكرير والغاز وبلغ ٣,٢٤٣,١٥٣ دينار خاصة بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠.

إن الحركة الحاصلة على أمانات فروقات تسعير المشتقات والفوائض كانت كما يلي :

دينار	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ (مراجعة) ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ (مراجعة) ٢٠١٩ (مدقة)	دينار
٥٠,٤٢٠,٣٢٢	٤٥,٤٢٠,٣٢٢	٤٥,٤٦٧,٦٣٣	رصيد بداية السنة
٤,٤٦٨,٧٦٠	١,٩٩٠,٥١٤	٤,٤٦٨,٧٦٠	المضاف خلال الفترة / السنة
(٩,٢١٦,٠٧١)	-	(٩,٢١٦,٠٧١)	المدفوع خلال الفترة / السنة
٤٥,٤٢٠,٣٢٢	٤٧,٤١٠,٨٣٦	٤٥,٤٢٠,٣٢٢	رصيد نهاية الفترة / السنة

ب - تم خلال العام ٢٠١٠ تضمين آليات التسعير للمشتقات النفطية الجاهزة ضريبة مبيعات خاصة على المشتقات النفطية بمقدار ٦% من سعر باب المصفاة بإستثناء زيت الوقود والأفтор والأفكار، كما تم رفع نسبة ضريبة المبيعات الخاصة على البنزين بنوعيه كما ورد في كتاب آلية تسعير المشتقات النفطية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٠ لتصبح نسبتها ما بين ١٨% و٢٤%، وبموجب النظام رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة تم رفع نسبة الضريبة الخاصة على مادة البنزين ٩٥% لتصبح ٩٥% ورفع نسبة الضريبة العامة على مادة البنزين ٩٠% لتصبح ١٠% اعتباراً من تاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٨.

بموجب النظام رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٩ نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة تم دمج الضرائب العامة والخاصة والرسوم والطوابع الواردة ضمن نشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) في بند الضريبة الخاصة وتم تحديدها لكل مادة وفق النظام المذكور اعلاه.

يشمل هذا البند مبلغ (٤٤,٩٩٧,٥٧٢) دينار خاص بنشاط التكرير والغاز ومبلغ ٧٥,٥٦٠,٤٢٠ دينار خاص بشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠.

ج - بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٩٣٠/١١١/٥٨ تاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٠ ، تم إضافة (٣٤) دينار للطن لسعر البنزين بنوعيه في آلية تسعير المشتقات النفطية اعتباراً من تاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٠ وتحويل هذه المتصحّلات لحساب خاص لدى شركة المصفاة لصالح الحكومة ممثلة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية لبناء ساعات تخزينية للنفط الخام وأو مشتقات نفطية بمعدل حوالي (٧٠) ألف طن في العقبة وتدفع لوزارة المالية ، وتوقف العمل بهذا البند اعتباراً من أول كانون الأول ٢٠١٦ وفقاً لنشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP).

يمثل هذا البند رصيد أمانات إنشاء خزانات بديلة مستحقة بالكامل على نشاط التكرير حيث قامت شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتسديد كامل المبلغ المستحقة عليها خلال العام ٢٠١٧ ، علماً أنه توقف العمل بهذا البند اعتباراً من أول كانون الأول ٢٠١٦ وفقاً لنشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP).

إن الحركة الحاصلة على مخصص استبدال إسطوانات الغاز كانت كما يلي :

دينار	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ (مراجعة) ٢٠١٩ (مدقة)	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ (مراجعة) ٢٠١٩ (مدقة)	دينار
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٨٩,٨٣١	رصيد بداية السنة
٤,١٨٩,٨٣١	٣,٠٥٨,٦٩٤	(٤,١٨٩,٨٣١)	يضاف : المضاف خلال الفترة / السنة *
(٤,١٨٩,٨٣١)	(٣,٠٥٨,٦٩٤)	٥,٠٠٠,٠٠٠	ينزل : المحرر خلال الفترة / السنة *
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	رصيد نهاية الفترة / السنة

تم استدراك مبلغ ٣,٠٥٨,٦٩٤ دينار خلال الفترة لمقابلة كلفة شطب إسطوانات الغاز وإصلاحها وفقاً لنشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) ويوافق ١٠ دنانير لكل طن غاز مباع ، كما تم رد مبلغ ٣,٠٥٨,٦٩٤ دينار ، ويبلغ عدد إسطوانات الغاز المباعة خلال الفترة حوالي ٤,٤ مليون إسطوانة . *

وافق مجلس إدارة الشركة في جلسة رقم ٢٠١٦/١ المنعقدة بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٦ على عكس ما قيمته ٦١٤,٦١٤ دينار للعام ٢٠١٥ وذلك بناءً على محضر الاجتماع بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١٥ لتسوية العلاقة المالية السابقة حيث تم الاتفاق بان تحفظ الشركة بجزء من قيمة مخصص استبدال إسطوانات الغاز لا يتجاوز ١٠ مليون دينار .

انتهاء العلاقة مع الحكومة

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦٣٣) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ ورفع ما يتم التوصل اليه الى مجلس الوزراء بخصوص قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بالاحتفاظ بـ٥ مليون دينار كمخصص شطب وإصلاح واستبدال إسطوانات الغاز وتحويل مبلغ ٥ مليون دينار المتبقية لحساب وزارة المالية ، وفي حال تجاوزت القيمة الفعلية لشطب وإصلاح واستبدال الإسطوانات ذلك المبلغ يتم تحويله من وزارة المالية من بند أمانات ، أما إذا كانت القيمة الفعلية أقل يتم تحويل الفرق إلى وزارة المالية وعلى أن تتم معالجة هذا الموضوع مستقبلاً من خلال آلية التسعير ، وبناءً على ذلك قامت الشركة بتحرير مبلغ ٥ مليون دينار خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ عكسها لحساب وزارة المالية ووافقت وزارة المالية على هذا الإجراء بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ .

ه - يمثل هذا البند رسوم طوابع واردات محروقات محررة ورسوم وقود الطائرات وبدل المخزون الاستراتيجي لوزارة المالية ودعم الخزينة الواردة ضمن تركيبة نشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) والخاص بنشاط التكرير والغاز فقط.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣٠ أيلول ٢٠١٩	(مراجعة) ٢٠١٩ (دقيقة)	دينار	رصيد بداية السنة
٣٦,٠٥٠,٧٨٩	٤٨,٦٠٩,٩٦٦			المضاف خلال الفترة / السنة
١٢,٥٥٩,١٧٧	٢,١٠٨,٨٧١			رصيد نهاية الفترة / السنة
٤٨,٦٠٩,٩٦٦	٥٠,٧١٨,٨٣٧			

و - قامت الشركة برد رصيد مخصص تعويض إصابات العمل خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ وذلك بناءً على كتاب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم ١/٢٣٢/١٧٣١٦ تاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٢٠ المتضمن إيقاف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتخفيف الإشتراك الممنوح للشركة بنسبة ١% من إجمالي الرواتب بدلاً لمعالجة إصابات العمل اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٠ ، بحيث يتم معالجة الموظفين الذين يتعرضون للإصابة من خلال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بدلاً من شركة مصفاة البترول الأردنية .

ز - يمثل هذا البند دفعات مقدمة من قبل عملاء المحروقات والغاز لقاء شراء مشتقات نفطية جاهزة .

ح - يمثل هذا البند فروقات تسعير إستيراد المشتقات النفطية الجاهزة ما بين كلفة المشتقات النفطية المستوردة خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ والفتره المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ والأسعار الواردة ضمن نشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) لمستوررات شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) من المشتقات النفطية الجاهزة ، حيث قامت الشركة بقيد الفرق ما بين كلفة الاستيراد الفعلية المتكبدة وسعر باب المصفاة الوارد ضمن نشرة أسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) في بند فروقات تسعير الاستيراد ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى لعدم تأكيد الشركة فيما اذا كانت هذه الفروقات حق للشركة أو حق لوزارة المالية .

ط - قامت الشركة برصد مخصص أجر تخزين لمقابلة مطالبة الشركة اللوجستية بموجب كتابها رقم ٢٠١٨/٦٤/١ تاريخ ٣ نيسان ٢٠١٨ حيث قامت الشركة اللوجستية بمطالبة أجر تخزين عن مادتي زيت الوقود ٣,٥ % و ١% بواقع ٣,٥ دينار لكل طن مخزن اعتباراً من ٢٥ أيار ٢٠١٧، اعترضت شركة مصفاة البترول الأردنية على هذه المطالبة وبناء على هذا الاعراض ورد كتاب من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن رقم ٤٠٨/٢٠/٢ تاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٩ ، حيث حدد أجر تخزين بواقع ٢ دينار شهرياً بدلاً من ٣,٥ دينار لكل طن مخزن بشكل مبدئي، على أن يتم دراسة تحديد الأجر من قبل هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن خلال النصف الأول من العام ٢٠١٩ ، وعلى أن يعاد دراسة المطالبة من تاريخ ٢٥ أيار ٢٠١٧ ولغاية انتهاء العلاقة المالية بين الشركة و الحكومة و ما لذلك أثر على الحكومة ، علماً ان هيئة تنظيم قطاع الطاقة والثروة المعدنية لم تحدد الأجر بشكل نهائي حتى تاريخه، كما ان شركة مصفاة البترول مازالت تتعرض على احتساب أجر تخزين على مادة زيت الوقود ١% حيث أن هذه المادة تم استيرادها بناء على طلب شركة الكهرباء الوطنية وشركات التوليد لتغطية العجز الحاصل لدى شركة الكهرباء الوطنية في ظل انقطاع الغاز المصري لسد احتياجات السوق المحلي ، وأن الشركة ملتزمة فقط بدفع أجر تخزين على مادة زيت الوقود ٣,٥ % اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ تاريخ انتهاء العلاقة مع الحكومة .

ورد كتاب وزارة المالية رقم ١٢٠٢٢/٤/١٨ تاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٢٠ للشركة والمتضمن طلب وزارة المالية بتضييف قيمة أجر تخزين زيت الوقود للشركة اللوجستية الأردنية عن الفترة من ٢٥ أيار ٢٠١٧ ولغاية ٣٠ نيسان ٢٠١٨ كون الحكومة قد تحملت كلفة أجر تخزين بموجب العلاقة المالية بين الشركة والحكومة عن تلك الفترة ، وعليه قامت الشركة بدفع المبلغ المرصود حتى انتهاء العلاقة المالية مع الحكومة.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدة) دينار	٢٠٢٠ أيلول (مراجعة) دينار	رصيد بداية السنة المضاف خلال الفترة / السنة المدفوع خلال الفترة / السنة رصيد نهاية الفترة / السنة
٧,٠٩٠,٢١٩	٩,٨٨٩,٨١٩	
٥,٠٤٩,٦٠٠	٢,٠٩٣,٨٦٥	
(٢,٢٥٠,٠٠٠)	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	
٩,٨٨٩,٨١٩	٦,٩٨٣,٦٨٤	

ي - يمثل هذا البند المبلغ الذي تم احتجازه من قبل شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) لمواجهة أية التزامات مستقبلية ممكن أن تطرأ على شركة هيدرون للطاقة ذ.م.م و ذلك وفقاً لاتفاقية المبرمة بين الطرفين.

ك - بناء على الاتفاقية المبرمة بين شركة مصفاة البترول الأردنية و شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية الموقعة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ ، وبعد أن تم مطابقة جميع الأرصدة بين الشركتين، تم الاتفاق على اجراء مقاصة بين رصيد الذمة المستحقة على شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية الخاصة بنشاط التكرير و الغاز وبين أرصدة أمانات خصم و أرصدة أمانات فوائد شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية ، حيث نتج عن عملية المقاصة ذمة دائنة في سجلات الشركة الخاصة بنشاط التكرير و الغاز لصالح شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية بمبلغ ١١,٢٥٣,٢٣٥ دينار.

ل - يمثل هذا البند أمانات مستحقة للشركة اللوجستية الأردنية لقاء سحبوات مادة وقود الطائرات المملوكة للحكومة الأردنية في منطقة الماضونة وذلك بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية والشركة اللوجستية الأردنية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية بخصوص تدوير كمية تعادل حوالي ٢٧,٣ ألف طن من مخزون مادة وقود الطائرات وعلى أن تقوم شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتوريد كميات بديلة عن الكميات المسحوبة عند جاهزية مراافق التخزين لدى الشركة اللوجستية الأردنية ، وقد قامت شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بتوريد الكميات البديلة للشركة اللوجستية الأردنية خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠.

١٢- مخصص ضريبة الدخل

أ- إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي :

٣١ كانون الاول	٣٠ ايلول
(مراجعة) ٢٠١٩ (مدقة)	٢٠٢٠
دينار	دينار
٥,٢٣١,٥٧٤	٧,٦٤٦,٨٠٥
٩,٢٩٣,٣٢١	٤٩٨,٧٣٢
(٦,٨٧٨,٠٩٠)	(٧,٧١٠,٤٦٤)
٧,٦٤٦,٨٠٥	٤٣٥,٠٧٣

مخصص ضريبة دخل أول الفترة / السنة

يضاف : مصروف ضريبة الدخل للفترة / السنة

ينزل : ضريبة الدخل المدفوعة خلال الفترة / السنة

مخصص ضريبة الدخل آخر الفترة / السنة

ب- إن تفاصيل مصروف ضريبة الدخل للفترة المنتهية في المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة هي كما يلي :

لتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ ايلول
(مراجعة) ٢٠١٩ (مراجعة)
دينار
٦,٧٤٦,٦٢٢
(٥٧٦,٦٥٤)
٦,١٦٩,٩٦٨

ضريبة الدخل للفترة

أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للفترة *

(وفر) مصروف ضريبة الدخل للفترة

* يشمل هذا البند ضرائب مؤجلة لقاء خسائر الفترة للتسعه أشهر المنتهية في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ بموجب نسب الضريبة المطبقة على الشركة والشركات التابعة لها .

حصلت الشركة على تسوية نهائية وقطعية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠١٤ وتم تقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وتسديد الضريبة المعلنة وقامت بتدقيق الحسابات ولم تصدر قرارها النهائي بعد ، كما تم احتساب ودفع مصروف الضريبة وتقديم الاقرارات الضريبية حسب الأصول للشركة للأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وتم احتساب مصروف الضريبة للفترة المنتهية في ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ وفقاً لاحكام قانون ضريبة الدخل الأردني ، هذا ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي فإن المخصصات المأخوذة في المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة كافة لأغراض الالتزامات الضريبية.

حصلت شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) على تسوية نهائية وقطعية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠١٤ وتم تقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وتسديد الضريبة المعلنة وقامت ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الحسابات ولم تصدر قرارها النهائي بعد وقد تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وتسديد الضريبة المعلنة ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الحسابات حتى تاريخه ، كما تم احتساب مصروف الضريبة للشركة التابعة للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ وفقاً لاحكام قانون ضريبة الدخل الأردني ، هذا ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي فإن المخصصات المأخوذة في المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة كافة لأغراض الالتزامات الضريبية.

تم تقديم الإقرارات الضريبية للشركات التابعة لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية حتى نهاية العام ٢٠١٩ حسب الأصول ودفع المبالغ المعلنة ولم تدقق بعد عدا محطة الكرك المركزية والمحطة المركزية ومحطة النزهة والاستقلال حيث تم تدقيقها ، كما تم احتساب مصروف الضريبة للشركات التابعة لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ وفقاً لاحكام قانون ضريبة الدخل الأردني ، هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي فإن المخصصات المأخوذة في المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة كافية لأغراض الالتزامات الضريبية.

قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالتقدير الضريبي النهائي والقطعي للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وأبلغت الشركة بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٥ نتيجة التدقيق الضريبي للشركة حيث فرضت ضرائب إضافية بقيمة ١٥,٦١٨,٢٥٥ دينار ، وقامت الشركة بمخاطبة رئاسة الوزراء وطلب إعفائها من قيمة فرق ضريبة الدخل والتعويض القانوني والغرامات لأن هذه المبالغ نتجت عن إقراض الشركة لمبالغ تزيد عن نسب مبالغ الإقراض إلى رأس مال الشركة وفقاً لقانون ضريبة الدخل والمبيعات وان سبب الإقراض هو لتأمين احتياجات شركات توليد الكهرباء بمادتي дизيل وزيت الوقود في ظل إنقطاع مادة الغاز المصري ، هذا وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦ الموافقة على إعفاء شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة من قيمة فرق ضريبة الدخل والتعويض القانوني والغرامات عن الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ، وبناءً عليه قامت الشركة بأخذ مخصص لفروقات الضريبة للعام ٢٠١٤ فقط وذلك لعدم شموله بقرار الاعفاء بقيمة ٥,٤٢٢,٦٨٣ دينار وأخذ مخصص تأخير سداد بواقع ٤ بالألف بـ ١,٨٩٧,٩٣٩ دينار لمواجهة الالتزامات الضريبية المستقبلية لحين قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات الشركة للعام ٢٠١٤ ، وقامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالتقدير الضريبي النهائي والقطعي للعام ٢٠١٤ وأبلغت الشركة بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٧ نتيجة التدقيق الضريبي للشركة حيث فرضت ضرائب إضافية بقيمة ٦,٢٧٠,٨٦٦ دينار كتعويض قانوني على فروقات الضريبة على المبلغ اعلاه وبناءً على ذلك قامت الشركة بزيادة مخصص فروقات الضريبة ليصبح ٦,٢٧٠,٨٦٦ دينار وزيادة مخصص التعويض القانوني ليصبح ٦,٢٧٠,٨٣٨,٥٧٨ دينار وزيادة مخصص تأخير سداد بـ ٤ بالألف ليصبح ٤,٧٤٣,٥٠٢ دينار للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ وقامت الشركة بتقديم اعتراض لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لأن هذه المبالغ نتجت عن إقراض الشركة لمبالغ تزيد عن نسب مبالغ الإقراض إلى رأس مال الشركة وفقاً لقانون ضريبة الدخل والمبيعات وان سبب الإقراض هو لتأمين احتياجات شركات توليد الكهرباء بمادتي дизيل وزيت الوقود في ظل إنقطاع مادة الغاز المصري.

صدر القرار النهائي والقطعي بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ بموجب صك تبليغ وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتضمن تخفيض مبلغ فروقات الضريبة ليصبح ٦,٥٣١,٦٨٧ دينار وتخفيض مبلغ التعويض القانوني ليصبح ٢٥٠,٣١١ دينار وقامت الشركة بتسديد المبالغ بموجب صك التبليغ ودفع غرامة تأخير السداد بـ ٤ بالألف بـ ٢,٢٨٦,٠٩٠ دينار وقيد الفرق كإيراد لصالح الحكومة بمبلغ ٢,٥٩٠,٦٨٠ دينار في قائمة الارباح أو الخسائر الموحدة لسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ .

بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية على نشاط التكرير والغاز ومصنع الزيوت ١٦٪ يضاف لها مساهمة وطنية بنسبة ١٪ أما بخصوص شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية وشركاتها التابعة فهي ٢٠٪ يضاف لها مساهمة وطنية بنسبة ١٪.

١٣ - نظام الوفاة والتعويض ومكافأة نهاية الخدمة

إستناداً إلى قرار مجلس الإدارة المتعلق بدمج صندوق الوفاة والعجز والتعويض مع مكافأة نهاية الخدمة في نظام واحد يسمى (نظام الوفاة والعجز والتعويض ومكافأة نهاية الخدمة)، وبموجب البلاغ العام رقم ٢٠١٢/١١ الصادر عن شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ ٣ آذار ٢٠١٢، يحتسب للموظف عند نهاية الخدمة مبلغ ١٥٠٪ من إجمالي الراتب الشهري وحسب آخر راتب تقاضاه على أن لا يزيد المبلغ عن ٢,٠٠٠ دينار عن كل سنة خدمة لمن تقل رواتبهم الإجمالية عن ٢,٠٠٠ دينار شهرياً ، وفي حال تجاوز الراتب الإجمالي الشهري عن ٢,٠٠٠ دينار يدفع للموظف مكافأة نهاية خدمة بواقع راتب شهر إجمالي واحد عن كل سنة خدمة حسب آخر راتب تقاضاه ، بحيث يتم تحديد المبالغ اللازمة سنوياً من قبل مجلس الإدارة وبما يتاسب مع حجم هذا الإلتزام وبحيث تتمكن الشركة من تغطيته خلال خمس سنوات وذلك وفقاً للملحق رقم (٥) لنظام الصندوق الجديد المشار إليه أعلاه ، هذا ولا يوجد عجز في رصيد المخصص الواجب أخذة كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠.

١٤ - صافي المبيعات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول	
٢٠٢٠ (مراجعة)	٢٠١٩ (مراجعة)
دينار	دينار
٤١٤,١٣١,٠٧١	٢٩٩,٤٧٧,٦١٥
١٩,٠٤٤,٣٢٤	١٥,٤٣٠,٠٣٤
١,٠٩١,٩٠٩,٤٠٦	٧٧٥,٠٣٨,١٤١
(٤٣٣,٠٣٣,٥٩٩)	(٣٧٢,٢٥١,٧٧٣)
<u>١,٠٩٢,٠٥١,٢٠٢</u>	<u>٧١٧,٦٩٤,٠١٧</u>

مبيعات نشاط التكرير وتعبئة اسطوانات الغاز *
 مبيعات مصنع الزيوت
 مبيعات شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية
 يطرح : رسوم وبدلات وضرائب نشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP)

* بلغت مبيعات شركة مصفاة البترول الأردنية لشركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة) من المشتقات النفطية الجاهزة مبلغ ٢٨٨,٩٤٤,٦١٠ دينار خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ .

١٥ - كلفة المبيعات

أن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول	
٢٠٢٠ (مراجعة)	٢٠١٩ (مراجعة)
دينار	دينار
٥٩,٠٤٣,٨٣٣	٤١,٨٦٣,٦٣٣
٦٦٠,١٩٩,٠٥٥	٣٩٧,٥٥٠,٢٠٥
(٦٠,٥٠٢,٧٥٩)	(٤٨,٩٤٠,٧٩٣)
٦٥٨,٧٤٠,١٢٩	٣٩٠,٤٢٨,٠٤٥
٥٧,٠٥٢,٦٨٠	٤٢,١٠٣,٢٨١
٧١٥,٧٩٢,٨٠٩	٤٣٢,٥٣١,٣٢٦
١١٨,٦٥٩,٦٤٣	٢٨٥,٧٧٤,٠٨٤
٤٣٠,١٨٤,٠٦٠	٢٠٨,٦٠٣,١٥٨
(٢٣٦,٠٧٨,٩٥٤)	(١٨٠,٠٢٦,٣٣٦)
(٢٤,٨٣٦,٠٦٢)	(٢٢,٥٨٩,٧٤٠)
<u>٣,١٦٨,٢٠٥</u>	<u>١,٩٩٠,٥١٤</u>
<u>١,٠٠٦,٨٨٩,٧٠١</u>	<u>٧٢٦,٢٨٣,٠٠٦</u>

زيت خام ومواد تحت التشغيل أول السنة
 مشتريات زيت خام ومواد اولية مستخدمة في الانتاج
ينزل : زيت خام ومواد تحت التشغيل اخر الفترة
 كلفة المواد المستخدمة في الانتاج

مصاريف صناعية
 مجموع كلفة الانتاج
يضاف : بضاعة جاهزة أول السنة
 بضاعة جاهزة مشتراء
ينزل : بضاعة جاهزة اخر الفترة
 دعم المشتقات النفطية المقيد على حساب وزارة المالية *

يضاف : فائض فرق تسعير المشتقات النفطية المقيد لحساب وزارة المالية *

بلغ معدل تكلفة شراء برميل النفط الخام ٤٠/٧٩ دولار أمريكي للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (٦٦/٧١) دولار أمريكي للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠١٩.

يمثل هذا البند فرق سعر البيع للمستهلك عن السعر المحدد ضمن نشرة اسعار بيع المشتقات النفطية (IPP) حيث نتج مبلغ ٥١٤,٣٨٤ دينار كدعم و مبلغ ٣٣,٣٧٥ دينار كفائض عن مبيعات نشاط التكرير والغاز ونتج مبلغ ٢,٢٠٥,٢٢٦ دينار كدعم و مبلغ ١,٩٥٧,١٣٩ دينار كفائض عن مبيعات شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (شركة تابعة).

*

١٦- حصة السهم من (الخسارة) الربح للفترة إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول		(الخسارة) الربح للفترة العائد للمساهمين – قائمة (ب)
٢٠١٩ (مراجعة)	٢٠٢٠	
دينار	دينار	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٣٢,٧٠٦,١٨٩	(٣١,٧٢٤,٦٦٨)	حصة السهم من (خسارة) ربح الفترة – الأساسي والمخفض
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
-/٣٢٧	(-/٣١٧)	

تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لحصة السهم من (الخسارة) الربح المخفض لسنة العائد لمساهمي الشركة بناءً على عدد الأسهم المصرح بها للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٣).

١٧- تسوية الأرباح مع الحكومة قبل انتهاء العلاقة مع الحكومة

تم قيد الفرق المحتبس للربح المستهدف على أسس تجارية ضمن حساب وزارة المالية حيث تم قيد فرق الخسارة المحاسبة للفترة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تحت بند تسوية الأرباح مع الحكومة حيث أثر على المطلوب من وزارة المالية والوارد ضمن بند المديونون والأرصدة المدينة الأخرى ولم يتم عمل تسوية الأرباح مع الحكومة بعد تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ لإنتهاء العلاقة مع الحكومة بتاريخ أول أيار ٢٠١٨ ، علمًا أنه لم يتم إنشاء نتائج أعمال نشاط الغاز المسال من الأرباح والخسائر حتى تاريخه، بالرغم انه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦٣٣) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ ورفع ما يتم التوصل اليه الى مجلس الوزراء بخصوص تحديد معدل العائد على الإستثمار لمراكز تعبئة الغاز البترولي المسال لغایات إحتساب مقدار العمولة لها بنسبة (١٢٪) ، كما يحدد مقدار العمولة للفترة من أول أيار ٢٠١٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بمقابل ٤٣ دينار للطن ، بحيث تعالج أي مبالغ فائضة أو ناقصة ناتجة عن زيادة أو إنخفاض معدل العائد على الإستثمار عن القيمة المستهدفة في إحتساب مقدار العمولة لمراكز التعبئة للفترة اللاحقة هبوطاً أو صعوداً ، وعلى أن لا يتحقق من الآلية أعلاه أي زيادة في كلفة الإسطوانة على المواطنين أو دعم من قبل الخزينة / وزارة المالية لهذا النشاط ، علمًا ان الشركة قامت بتزويد هيئة تنظيم قطاع الطاقة بجميع معلومات وبيانات نشاط الغاز ليتم تحديد مبلغ العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وقد قامت وزارة الطاقة و الثروة المعدنية بتعيين مدقق حسابات و شركة دراسات خارجية لتحديد قيمة العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ علما أن الشركة قامت بتزويد الجهات التي تم تعينها من قبل وزارة الطاقة و الثروة المعدنية بجميع البيانات المطلوبة و قامت هذه الشركة بتزويد تقريرها النهائي لوزارة الطاقة و الثروة المعدنية ولم تقم الوزارة بتحديد العمولة النهائية لتاريخه وما زالت هذه النقطة قيد الاجراء والمتابعة.

ان الحركة الحاصلة على بند تسوية الأرباح مع الحكومة كما في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ كانت كما
يليه :

٣٠ نيسان	٢٠١٨	
دينار		
٤٢٧,٥٢٣		(الخسارة) للفترة قبل الضريبة وقبل تسوية الارباح
٤,٣٩٠,٣٣٢		الربح المستهدف للشركة بعد الضريبة الفترة *
٩٦٥,٩٥		ضريبة الدخل للفترة
<u>٥,٧٨٣,٧٦٠</u>		المقيد على حساب الحكومة للوصول للربح المستهدف

علمًـا ان التغيير الذي حصل على تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وللفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ بخفض بند سعر بيع باب المصفاة الوارد ضمن تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية الجاهزة (IPP) وزيادة مبلغ الرسوم والضرائب الحكومية كان له أثر مالي على صافي مبيعات نشاط التكرير وتسوية العلاقة المالية مع الحكومة .

* بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ٢١٠٢٥/٥/١٧/٣١ والذي جاء بناءً على رأي ديوان الرأي والتشريع فان شركة مصفاة البترول الأردنية يتوجب عليها تحمل كافة الإسطوانات الهندية المرفوضة من قبل مؤسسة المواصفات والمقييس ، قامت شركة مصفاة البترول بتوجيه الكتاب رقم ٢٠١٧/٢٥/٢٥ بتاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧ الى معالي وزير المالية يفيد بأن قيمة الإسطوانات الهندية وصافي التكاليف التي تكبدتها الشركة حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ تبلغ ٧,٦٦٥,٧٨٤ دينار وأن صافي القيمة البيعية لهذه الإسطوانات ١,٣٣١,٢٥٠ دينار وبالتالي تكون صافي خسارة الشركة ٦,٣٣٤,٥٣٤ دينار وأن عملية تحمل هذه الكلفة للشركة دفعه واحدة سيؤدي الى إنخفاض الربح المستهدف (المضمون) بقيمة ٥,٠٦٧,٦٢٨ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ بهذه القيمة مما قد يؤدي الى تبعيات سلبية على وضع الشركة في السوق المالي، وبناءً عليه وافقت رئاسة الوزراء بموجب كتابها رقم ١٤١٥٣/١٤/٥/١٧/٣١ بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٧ على أن تتحمل الشركة صافي كلفة مخصص الإسطوانات الهندية والبالغة ٦,٣٣٤,٥٣٤ دينار على خمسة سنوات ابتداءً من سنة ٢٠١٦ بقيمة ١,٢٦٦,٩٠٧ دينار والتي تم تخفيضها من الربح المستهدف للشركة والبالغ أصلًا ١٥ مليون دينار، وعليه فإن صافي الربح المستهدف للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ قد أصبح ١٣,٧٣٣,٠٩٣ دينار لكل عام ، وتم إطفاء مبلغ ٢,٥٣٣,٨١٤ دينار للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في قائمة الأرباح أو الخسائر المنفصلة لنشاط التكرير وتعينة الغاز والنشاطات الأخرى حيث تم تأجيل إطفاء المبلغ المتبقى والبالغ ٣,٨٠٠,٧٢٠ دينار ليتم إطفائه على مدى ٣ سنوات لاحقة ، قامت الشركة خلال العام ٢٠١٨ باطفاء مبلغ ١,٨٢٩,٠٠٤ دينار وتبقي مبلغ ٣,٦٥٨,٠٠٨ دينار يتم اطفاؤه خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، قامت الشركة خلال العام ٢٠١٩ باطفاء كامل المبلغ المتبقى والبالغ قيمته ٣,٦٥٨,٠٠٨ دينار.

بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٤٨ المتخذ في جلسته رقم ٢٠١٨/٤ المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١٨ ، قامت شركة مصفاة البترول الأردنية بالطبع بالإسطوانات الهندية المرفوضة من قبل مؤسسة المواصفات والمقييس بالإضافة الى صماماتها و ١,٥٠٠ صمام إحتياطي والحاويات المخزنة بها الى الشركة العربية الدولية للإنشاءات والمقاولات التابعة للقوات المسلحة الأردنية / الجيش العربي ، وبناءً على ذلك أصبحت الكلفة الفعلية للإسطوانات والصمامات والحاويات المخزنة بها مبلغ ٨,٠٢٠,٨٢٥ دينار ، تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية بأن يتم الإعتراف بكامل المبلغ عند تكبده دون تأجيله ، إن سجلات الشركة تشير بأنه في حال تم تسجيل الخسارة عند تكبدها خلال العام ٢٠١٦ لنتائج عنها تخفيف بالربح والأرباح المدورة بقيمة ٥,٠٦٧,٦٢٨ دينار بدلاً من تخفيضها بقيمة ١,٢٦٦,٩٠٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ولنتائج عنه زيادة في الربح للعام ٢٠١٩ بقيمة ٣,٦٥٨,٠٠٨ دينار.

ان الجدول التالي يوضح الآية إحتساب الربح المستهدف للشركة كما في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ :

٣٠ نيسان ٢٠١٨		
دينار		
٧,٦٦٥,٧٨٤		تكلفة الفعلية للإسطوانات والصمامات
٣٥٥,٠٤١		تكلفة حاويات التخزين
٨,٠٢٠,٨٢٥		إجمالي تكلفة الإسطوانات والصمامات والحاويات
(٢,٥٣٣,٨١٤)		المبلغ التي تم اطفائها في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧
٥,٤٨٧,٠١١		صافي المبلغ المتبقى المراد إطفائه على ثلاثة سنوات
(٦٠٩,٦٦٨)		حصة الفترة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ من المبلغ
٥,٠٠٠,٠٠٠		الربح المستهدف للفترة قبل الإطفاء
٤,٣٩٠,٣٣٢		الربح المستهدف للشركة بعد الإطفاء

قامت الشركة بإحتساب تكلفة إطفاء خسارة الإسطوانات والصمامات والحاويات للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وقيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للعام ٢٠١٩ بمبلغ ٣,٦٥٨,٠٠٨ دينار وبالتالي تم إطفاء كامل قيمة الخسارة البالغة ٨,٠٢٠,٨٢٥ دينار نهاية العام ٢٠١٩ .

١٨ - التزامات قد تطرأ وارتباطات مالية

أ - هنالك التزامات قد تطرأ على الشركة وارتباطات مالية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة الموجزة تفاصيلها كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)	
دينار	دينار	
٧٤٤,١٥٠,٦٢٦	٦٠٢,٣٦٨,٩٩٣	اعتمادات مستندية وبواص تحصيل *
١٠,٩٦٠,٦١٦	٩,٨٩٠,٤٩٠	كفالات بنكية
٣٩,٤٥٩,٢٢٨	٣٥,٩٥٣,١٣٠	عقود مشاريع قيد التنفيذ

* يشمل هذا البند على اعتمادات ضمان (Stand by L/Cs) بمبلغ ١٧٠ مليون دينار أي ما يعادل حوالي ٢٤٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة أرامكو السعودية كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ .

ب - هنالك قضايا مقامة على الشركة لدى المحاكم للمطالبة بمبالة بـ ٦٢٢ ألف دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (٧٣٦ ألف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩)، علماً بأن بعض القضايا من سنوات سابقة مقامة على الحكومة والشركة معاً، كما تم تقدير الالتزامات التي يمكن أن تترتب على الشركة من القضايا القائمة وتم اخذ المخصصات اللازمة لها ضمن بند دائنون وارصدة دائنة أخرى ، ويرأى إدارة الشركة والمستشار القانوني فإن المخصصات المأخوذة كافية لمواجهة أي التزامات مستقبلية .

تم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ اقامة قضية تحكيم على شركة مصفاة البترول الأردنية من قبل المقاول انتلاف شركات كريستوفري كونستانتيينيس (س.أ.) وايترون (س.أ.) وشركة المجموعة الهندسية (كي.زديو) المحدودة – منفذ العطاء رقم (٢٠٠٦/٦) والذين يطالبون بمبلغ ٧ مليون دولار أمريكي كتعويض على الاعمال المنفذة بدل قيم الفواتير والاعمال الإضافية وتعويض تأخير وفوائد، بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٥ صدر قرار التحكيم والذي يتضمن إلزام شركة مصفاة البترول الأردنية بدفع مبلغ ٣,٦٠٥,٠١٤ دينار مع فائدة بنسبة ٦% من تاريخ ٢٠ أيلول ٢٠١٥ ورد باقي مطالبات الانتلاف ورد إدعاء شركة مصفاة البترول الأردنية المقابل، وعليه تم قيد مخصص بمبلغ ٤ مليون دينار لمواجهة هذه القضية خلال العام ٢٠١٥، صدر إخطار التنفيذ الصادر عن دائرة تنفيذ عمان رقم (٢٠١٧/٢١٩٤٣/ب) بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠١٧ بإلزام شركة مصفاة البترول بدفع مبلغ ٣,٦٠٥,٠١٤ دينار مع الفوائد والتي بلغت ٥٧٤,٩٤٠ دينار وقد قامت الشركة بدفع كامل المبلغ خلال العام ٢٠١٧.

صدر خلال العام ٢٠١٥ حكم قطعي من محكمة التمييز رقم ٢٠١٥/١٦٦٣ لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية تم بموجبه منع مجلس التنظيم الأعلى وبلدية الهاشمية من مطالبة الشركة بمبلغ ٦,٣٨٥,٠٦٤ دينار وذلك عن قيمة عوائد التنظيم لقطعة ارض تعود للشركة.

ج - موجب حضور إجتماعات الشركة مع وزارة المالية المنعقدة بتاريخ ٨ و ٩ و ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ لغاية تحديد أرصدة العلاقة المالية بين شركة مصفاة البترول الأردنية والحكومة (باستثناء شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية ومصنع الزيوت) للأرصدة كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ وتم الاتفاق على ما يلي :

١- تأييد رصيد حساب وزارة المالية الرئيسي بمبلغ ١٩٥,١٩٤,١٥٣ دينار ورصيد حساب أمانات ضريبة المبيعات العامة بمبلغ ٩٧,٣٨٨,٨٦٠ دينار ورصيد حساب أمانات ضريبة المبيعات الخاصة بمبلغ ٩٣٧,٠٣٤ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ كحق لشركة مصفاة البترول الأردنية الخاص بنشاط التكرير والغاز ، كما التزمنت وزارة المالية بكل من أرصدة مليونية القوات المسلحة وسلاح الجو الملكي ومديرية الأمن العام والمديرية العامة لقوات الدرك والجهات الأمنية الأخرى والدوائر الحكومية ضمن الموازنة ومليونية شركة الكهرباء الوطنية الخاصة بنشاط التكرير والغاز بمبلغ ٣١٩,٤٦٨,٨٥٦ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ ، واتفاق الطرفان على ان لا يتم رصد اي مخصص لمليونية الملكية الأردنية والبلديات والجامعات الحكومية والمؤسسات الحكومية المستقلة مالياً او ادارياً خلال فترة العلاقة شريطة انه في حال عدم تحصيل هذه المبالغ عن طريق القضاء وتوجب على الشركة اعدام اي منها فان وزارة المالية تعهد بدفع هذه الديون والتكاليف المترتبة عليها .

٢- تأييد أرصدة أمانات فروقات التسعير الفائض بمبلغ ٤٣,٤٨٨,٨٥٧ دينار وأمانات إنشاء خزانات بدالة بمبلغ ٩٣,٥٠٠,١٠٣ دينار ورسوم طوابع ورسوم نشرة IPP بمبلغ ٩,٠٥١,٧٥٧ دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ كحق للحكومة .

٣- لم يتم الاتفاق بين الطرفين على قيمة أمانات المخزون الإستراتيجي حيث تطلب الحكومة بمبلغ التقييم في عام ٢٠٠٨ والبالغ ١٥٦,٧٨٧,٣٠٣ دينار بينما تعارض شركة مصفاة البترول الأردنية على هذه القيمة حيث أن كميات المخزون هي كأمانات لدى الشركة وسيتم ردتها في حال إنتهاء العلاقة مع الحكومة ك الكميات .

٤- لم يتم الاتفاق بين الطرفين على الجهة التي ستحتفظ برصيد مخصص شطب وإصلاح الإسطوانات البالغ قيمته ١٠ مليون دينار .

٥- تم الاتفاق بين الطرفين على أن رصيد مخصص القضايا والإلتزامات الأخرى والبالغ ٦,٣ مليون دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هو حق لشركة مصفاة البترول الأردنية ، وان أي قضية تكسبها الشركة يحول المبلغ المرصود عليها لصالح الحكومة ، وفي المقابل ان أي مصروف قضائي يتحقق على الشركة خلال فترة علاقتها مع الحكومة تتحمله الوزارة باستثناء المخصص المرصود.

- ٦- تم الإتفاق بين الطرفين على أن رصيد المخصصات المختلفة والبالغ ٢٣٤ ألف دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هو حق لشركة مصفاة البترول الأردنية .
- ٧- تم الإتفاق بين الطرفين على أن رصيد مخصص ضريبة الدخل كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هو حق للحكومة ويورد الى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بموعد إستحقاقه وفقاً لقانون ضريبة الدخل والمبيعات .
- ٨- تم الإتفاق بين الطرفين على أن أرصدة المخصصات الفعلية (مخصص تعويض إصابات العمل ، مخصص الإجازات ، مخصص تعويض نهاية الخدمة ، مخصص نظام الوفاة و التعويض ومكافأة نهاية الخدمة) كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هي حق لشركة مصفاة البترول الأردنية .
- ٩- لم يتم الإتفاق بين الطرفين على الجهة التي ستحتفظ برصيد مخصص الديون المشكوك (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) في تحصيلها والبالغ قيمته ١٠,٥ مليون دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ .
- ١٠- تم الإتفاق بين الطرفين على أن رصيد مخصص التعويض القانوني والبالغ ٦,٢٧ مليون دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هو حق للحكومة ، علماً بأنه تم سداد المبلغ بالكامل قبل نهاية العام ٢٠١٧ .
- ١١- تم الإتفاق بين الطرفين على أن رصيد مخصص غرامات تأخير السداد والبالغ ٢,٧٤ مليون دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ هو حق للحكومة ، علماً بأنه تم سداد المبلغ بالكامل قبل نهاية العام ٢٠١٧ .
- ١٢- لم يتم الإتفاق بين الطرفين على الجهة التي ستحتفظ برصيد مخصص المواد الراكدة و بطينة الحركة والرواسب والبالغ قيمته ١٩,٩ مليون دينار كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٧ .
- د- بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ ، تم تكليف وزارة المالية بمتابعة الاجراء بخصوص إحتساب قيمة إيجار الموجودات المنقولة من المصفاة الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بالنسبة المعتمدة لدى دائرة الأراضي والمساحة البالغة (٨٪) على الأراضي والمباني البالغة قيمتها ٤,٩ مليون دينار من تاريخ تحويل تلك المباني وحتى تاريخه ، علماً بأن الشركة تصر على رفض ما ورد في البند اعلاه ، حيث ان الموجودات التي تم نقلها هي ملك لشركة مصفاة البترول بموجب اتفاقية توسيع انتهاء الامتياز والتي نصت على ان المحطات هي ملك لشركة مصفاة البترول وان يتم نقلها الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية التي تملكها شركة مصفاة البترول ، كما ان الشركة حق التصرف بموجوداتها من الناحية القانونية وفقاً للمادة ٢٣٦ من القانون المدني ، كما ان النقل بصافي القيمة الدفترية تم اسوة بالموجودات التي تم نقلها للشركات التسويقية الأخرى بصافي قيمتها الدفترية وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الشركات التسويقية الثلاث ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، كما ان اتفاقية انتهاء الامتياز نصت بان ينطبق على شركة تسويق المنتجات البترولية المملوكة لشركة مصفاة البترول ما ينطبق على شركات التسويق الأخرى ، علماً أن هناك مفاوضات بين الشركة و الحكومة تتج عنها الاتفاق على قيام وزارة المالية بالتنسيب الى مجلس الوزراء لاغاء هذا البند وما زالت هذه النقطة قيد الاجراء والمتابعة ، علماً أن قيمة الإيجار وفقاً لقرار مجلس الوزراء اعلاه تقدر بحوالي ١,٩ مليون دينار .

هـ - بموجب محضر اجتماع مستقبل عمل الشركة الموقع بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ إنتهت العلاقة المالية بين شركة مصفاة البترول الأردنية والحكومة الأردنية اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وتضمن تمديد استثناء المشتقات النفطية الناتجة عن التكرير في شركة مصفاة البترول الأردنية من تطبيق المواصفات الأردنية طوال فترة تتنفيذ مشروع التوسعة الرابع اعتباراً من أول أيار ٢٠١٨ شريطة الالتزام بمراحل تنفيذ المشروع وعلى أن لا يزيد إنتاج شركة مصفاة البترول الأردنية عن ٤٦٪ من حاجة السوق المحلي بالنسبة للمشتقات النفطية غير المطابقة للمواصفات كما تضمن تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ الإجراءات بخصوص النقاط أدناه ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مجلس الوزراء:

١- قيام وزارة المالية بإحتساب المبالغ المستحقة لشركة مصفاة البترول الأردنية حتى تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وأن يتم دفعها على دفعات خلال الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ مع الفوائد الناتجة من عملية التقسيط وبالنسبة التالية (٣٠٪ و ٤٠٪ و ٣٠٪) وعلى أن تدفع قيمة هذه المبالغ بعد صدور قانون الموازنة العامة وقبل نهاية الربع الثاني من كل عام لنفس العام وصولاً إلى سداد كامل عام ٢٠٢٠ مع قيام وزارة المالية بتزويد شركة مصفاة البترول الأردنية بكتاب يبين المبالغ المستحقة لمصفاة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وضمان دفعها مع الفوائد بالتكلفة الفعلية التي تحملها الشركة خلال المدة أعلاه وبالنسبة المبينة أعلاه.

نتيجة لعدم التزام الحكومة بما ورد بالقرار أعلاه وبناءً على الاتفاق بين الشركة والحكومة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٩٩ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول ٢٠١٩ والذي تضمن قيام الشركة باقتراض مبلغ يعادل حوالي ٤٥٧ مليون دينار من البنوك لتسديد جزء من رصيد المديونية المستحقة لصالح الشركة على الحكومة لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل اصدارات تعهدات من قبل وزارة المالية للبنوك المحال عليها تتعهد بموجبها بسداد مبلغ القروض والفوائد المستحقة عليها، وعليه قامت الشركة خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول ٢٠١٩ بسحب مبلغ يعادل ٤٥٥,٥٠٠,٠٠٠ دينار من البنوك التي تمت الاحالة إليها من قبل وزارة المالية، حيث قامت وزارة المالية باصدار تعهدات لهذه البنوك بسداد قيمة اقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ، وعليه قامت الشركة بتخفيض قيمة المبالغ التي تم سحبها من البنوك والبالغة ٤٥٥,٥٠٠,٠٠٠ دينار من رصيد الذمم المستحقة على الجهات الأمنية و الوزارات والدوائر والجهات الحكومية وجاء من مديونية وزارة المالية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٢٠ الموقعة من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء على الاتفاقية وتفويض وزير المالية بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الأردنية ، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٥٨ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٠ .

كما إلتزمت وزارة المالية بسداد جميع مبالغ القروض والفوائد المستحقة عليها للبنوك حيث تم رصد هذه المبالغ ضمن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ تحت بند اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٢٠٠/٤/١٨ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٢٠ ، علمًا أن الحكومة الأردنية قامت بسداد جميع الأقساط والفوائد المستحقة للبنوك المحال عليها بموعد استحقاقها، هذا برأي ادارة الشركة و المستشارين القانونيين للشركة فإنه لا يتربّ على الشركة أية التزامات بخصوص القروض والتعهدات أعلاه (إيضاح ٨/هـ).

٢- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بمعالجة الرواسب والماء الموجودة بالمخازن وإتلاف ما يلزم من تلك المواد ، وعلى أن يتم تقييم المواد الراكدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وإحتساب كلفة الرواسب والماء وكف التخلص منها وأن يحول الفائض لوزارة المالية ، ونتيجة للاتفاق بين الشركة والحكومة ورد كتاب من وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/٤/١٨ بتاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ والذي تضمن موافقة وزارة المالية على أن تقوم الشركة بتنظيف خزاناتها من الرواسب والماء مع تحمل الحكومة لهذه الكلفة وان تقوم الشركة بشطب المواد وقطع الغيار واللوازم التي انتفت الحاجة لها وتحويل الرصيد الفائض من مخصص المواد الراكدة وبطبيعة الحركة والرواسب والماء إلى وزارة المالية ، وعليه قامت الشركة بحاللة عطاء لمعالجة الرواسب والماء حيث قامت الشركة المحال عليها بتنظيف الجزء الأكبر من الرواسب وما زال العمل جاري على معالجة باقي الرواسب كما تم تكليف لجنة مختصة بدراسة المخزون من قطع الغيار واللوازم الأخرى لتحديد المواد واللوازم التي يمكن الاستفادة منها واستخدامها بدلاً من عملية شراء المواد المشابهة لها وتحديد المواد واللوازم التي انتفت الحاجة لها تمهدًا لشطبها وما زال العمل جاريا على ذلك (إيضاح ٩).

٣- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بالإحتفاظ بمبلغ ٥ مليون دينار كمخصص شطب وإصلاح وإستبدال إسطوانات الغاز وتحويل مبلغ ٥ مليون دينار المتبقية لحساب وزارة المالية ، وفي حال تجاوزت القيمة الفعلية لشطب وإصلاح وإستبدال الإسطوانات ذلك المبلغ يتم تحويله من وزارة المالية من بند أمانات ، أما إذا كانت القيمة الفعلية أقل يتم تحويل الفرق إلى وزارة المالية وعلى أن تتم معالجة هذا الموضوع مستقبلاً من خلال آلية التسعير، وبناء على ذلك قامت الشركة بتحرير مبلغ ٥ مليون دينار خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وعكسها لحساب وزارة المالية ووافقت وزارة المالية على هذا الإجراء بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٤/١٨/٢٦٦٩ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ (إيضاح ١١/د).

٤- قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بحذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية البالغة ٧٩,٢ مليون دينار وعلى أن تتم التسوية بين شركة الكهرباء الوطنية والحكومة ، علماً أن الشركة قد قامت بحذف هذه المبالغ من قائمة المركز المالي الموحدة بناء على كتاب وزارة المالية الموجه إلى شركة الكهرباء الوطنية رقم ٣٣٠ ٢٥/٢٣/١٨ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ والمتضمن قيام وزارة المالية بقيد مبلغ الفوائد كمسحقة على شركة الكهرباء الوطنية لصالح الحكومة لدى وزارة المالية حتى السادس الثامن ، كما وردت موافقة وزارة المالية على حذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية البالغة ٧٩,٢ مليون دينار بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٤/١٨/٢٦٦٩ بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ ، وعليه قامت الشركة بحذف فوائد إقراض شركة الكهرباء الوطنية من سجلات الشركة.

٥- تصويب الوضع الضريبي لشركة مصفاة البترول الأردنية نتيجة إدراج الضريبة ضمن نشرة الأسعار (IPP) بعد سعر باب المصفاة ، حيث إن سعر باب المصفاة لا يشمل الضرائب العامة والخاصة ، وإنما يتم إدراج الضرائب بعد ذلك ويتم تحصيلها من الشركات التسويدية وتوريدها لخزينة الدولة (إيضاح ٨/و).

٦- أن تتحمل الحكومة أي ضرائب أو رسوم حكومية أو فروقات ضريبية أثناء علاقتها مع الشركة كون أن الشركة مضمونة الربح بعد الضريبة خلال تلك الفترة (إيضاح ٨/و).

٧- إعفاء مادة البنزين (٩٥) التي تستخدم لعملية الخلط لإنتاج مادتي (٩٠) و(٩٥) من الفروقات الضريبية بين الإسبراد والبيع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٥٣ المنفذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ١٩ اذار ٢٠١٨ وتسهيل الإجراءات الالزمة لتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣٦٣ المنفذ في جلسه المنعقدة بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦ المتضمن إعفاء مستوردات الشركة التي يتم بيعها للشركات التسويدية في المملكة ، حيث نص القرار على إعفاء شركة مصفاة البترول الأردنية من الضريبة العامة والخاصة اعتباراً من أول أيار ٢٠١٣ للكميات المباعة حصرًا للشركات التسويدية في المملكة ، وحل جميع العوالق مع دائرة الجمارك وإنجاز جميع البيانات الجمركية سواء أكانت عوائق لدى دائرة الجمارك أو لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس قبل إنتهاء العلاقة مع الحكومة ، علماً أنه تم تشكيل لجنة من قبل وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية تضم مندوبين من دائرة الجمارك الأردنية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات وشركة مصفاة البترول ، وقد أنجزت هذه اللجنة عملها وتم رفع التقرير النهائي خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٩ إلى وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، وعليه قامت وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية باعتماد الكميات الواردة في محضر اللجنة وعليه قامت دائرة الجمارك بتنظيم البيانات الجمركية واعفاء البيانات الجمركية بموجب القراراتين أعلاه وتم حصر مبالغ البيانات الجمركية الخاضعة للضرائب العامة والخاصة.

وعليه ، تقدمت الشركة بطلب عمل مقاصلة لدى وزارة المالية بين الضرائب العامة والخاصة الواردة ضمن البيانات الجمركية غير المعفية والتي لا تشملها القرارات أعلاه وجاء من ذمة وزارة المالية (الحساب الرئيسي) وتمت مصادقة دائرة الجمارك على طلب المقاصلة بتاريخ ٦ اذار ٢٠٢٠ ووافقت لجنة المقاصلة بناء على تعليمات إجراءات والآلية وأسس عملية المقاصلة رقم ١ لسنة ٢٠١٨ المتضمن الموافقة على إجراء المقاصلة بين المبالغ المستحقة للمكلف شركة مصفاة البترول الأردنية ودائرة الجمارك العامة والذي يمثل قيمة ضريبة المبيعات العامة والخاصة على مستوردات شركة مصفاة البترول الأردنية والبالغ (٥٦,٧٥٢,٤٠,٥٨) دينار بتاريخ ٦ تموز ٢٠٢٠ وتم اجراء المقاصلة المذكورة وانجاز جميع البيانات الجمركية العالقة (إيضاح ٨/و).

٨- نقل المخزون الاستراتيجي المملوک للحكومة الذي تم تحديد كميته وقيمتها الى الشركة اللوجستية وعلى أن تتم تسويه قيمة هذا المخزون لاحقاً، علماً أن شركة مصفاة البترول الأردنية قد بدأت بنقل كميات المخزون الاستراتيجي الى الشركة اللوجستية خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٨ وما زالت الشركة تقوم بنقل الكميات الى الشركة اللوجستية حسب الكميات التي يتم طلبها من قبل الشركة اللوجستية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية وذلك حسب امكانية التخزين لدى الشركة اللوجستية ، وردت موافقة وزارة المالية على هذا الاجراء وتم تسويه قيمة المخزون وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/١٨/٤ ب تاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ الذي تضمن موافقة وزارة المالية على نقل المخزون الاستراتيجي الى الشركة اللوجستية ككميات ، وانه تم تسويه الأمور المالية الخاصة بقيمة المخزون الاستراتيجي بشكل نهائي (ايضاح ١٩).

٩- إحتفاظ وزارة المالية بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) وفي حال إعدام أي ذمة نشأت خلال العلاقة مع الحكومة فإن وزارة المالية تتبعه بدفعها لمصفاة ، ونتيجة للاتفاق بين وزارة المالية والشركة وافتقت وزارة المالية على احتفاظ الشركة برصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) ، وفي حال استرداد الشركة لأي ذمة تم رصدها ضمن المخصص يتم قيد المبلغ المرصود لحساب وزارة المالية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٢٨٦٩/١٨/٤ ب تاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ (ايضاح ٨/ي).

١٠- تحديد معدل العائد على الاستثمار لمراكز تعبئة الغاز البترولي المسال لغايات إحتساب مقدار العمولة لها بنسبة (١٢٪) ، كما يحدد مقدار العمولة للفترة منذ أول أيار ٢٠١٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بمقدار ٤٣ دينار للطن ، بحيث تعالج أي مبالغ فائضة أو ناقصة ناتجة عن زيادة أو إنخفاض معدل العائد على الاستثمار عن القيمة المستهدفة في إحتساب مقدار العمولة لمراكز التعبئة للفترة اللاحقة هبوطاً أو صعوداً ، وعلى أن لا يتحقق من الآلية أعلاه أي زيادة في كلفة الإسطوانة على المواطنين أو دعم من قبل الخزينة / وزارة المالية لهذا النشاط ، علماً أن الشركة قامت بتزويد هيئة تنظيم قطاع الطاقة بجميع معلومات وبيانات نشاط الغاز ليتم تحديد مبلغ العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وقد قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتعيين مدقق حسابات وشركة دراسات خارجية لتحديد قيمة العمولة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ علماً أن الشركة قامت بتزويد الجهات التي تم تعيينها من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية بجميع البيانات المطلوبة وقامت هذه الشركة بتزويد وزارة الطاقة والثروة المعدنية بال报तरिर النهائي ولم يتم البت بتاريخه من قبل الحكومة في العمولة النهائية التي تغطي العائد على الاستثمار بما نسبته ١٢٪ سنوياً وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المنكر أعلاه (ايضاح ١٧).

١١- إحتساب قيمة إيجار الموجودات المنقوله من المصفاة الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بالنسبة المعتمدة لدى دائرة الأراضي والمساحة البالغة (٨٪) على الأرضي والمباني البالغة قيمتها ٤,٩ مليون دينار من تاريخ تحويل تلك المبني حتى تاريخه ، علماً بأن الشركة تصر على رفض ما ورد في البند أعلاه ، حيث ان الموجودات التي تم نقلها هي ملك لشركة مصفاة البترول بموجب اتفاقية تسوية انتهاء الامتياز والتي نصت على ان المحطات هي ملك لشركة مصفاة البترول وان يتم نقلها الى شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية التي تملكها شركة مصفاة البترول ، كما ان للشركة حق التصرف بموجواداتها من الناحية القانونية وفقاً للمادة ٢٣ من القانون المدني ، كما ان الفرق بباقي القيمة الدفترية تم اسوة بالموجودات التي تم نقلها الشركات التسويقية الأخرى بباقي قيمتها الدفترية وفقاً لاتفاقية الموقعة بين الشركات التسويق الثلاث ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، كما ان اتفاقية انتهاء الامتياز نصت با ان ينطبق على شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية المملوكة لشركة مصفاة البترول ما ينطبق على شركات التسويق الأخرى ، علماً أن هناك مفاوضات بين الشركة و الحكومة نتج عنها الاتفاق على قيام وزارة المالية بالتنسيب الى مجلس الوزراء لالقاء هذا البند وما زالت هذه القطة قيد الإجراء ، علماً أن قيمة الإيجار التقديرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء اعلاه تقدر بحوالي ١,٩ مليون دينار (ايضاح ١٨/د).

١٩- أمانات المخزون الإستراتيجي - وزارة المالية

انتهاء العلاقة مع الحكومة

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ المتخد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ تم تكليف وزارة المالية بمتابعة تنفيذ ورفع ما يتم التوصل اليه الى مجلس الوزراء بخصوص نقل المخزون الإستراتيجي المملوک للحكومة الذي تم تحديد كميته وقيمتها الى الشركة اللوجستية وعلى أن تتم تسوية قيمة هذا المخزون لاحقاً ، علماً أن شركة مصفاة البترول الأردنية قد بدأت بنقل كميات المخزون الإستراتيجي الى الشركة اللوجستية الأردنية خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٨ ، كما وردت موافقة وزارة المالية على هذا الاجراء وتم تسوية قيمة المخزون وذلك بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٤ ٢٨٦٩/١٨/٤ بتاريخ ٢٩ اب ٢٠١٩ الذي تضمن موافقة وزارة المالية على نقل المخزون الإستراتيجي الى الشركة اللوجستية كميات وتم تسوية الامور المالية الخاصة بقيمة المخزون الإستراتيجي ، يوضح الجدول التالي كمية المخزون كما في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

نفط خام	غاز مسال	بنزين ٩٠	بنزين ٩٥	أفتور	جاز	ديزل	زيت وقود %٣,٥	اسفلات
كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن	كمية / طن
٤٢,٩٢٦	٤٢,٩٢٦							
١٥	-							
٢٣٢	-							
١٧	-							
٥,٣٩٩	٢							
٣٠,٩٧٧	٣٠,٩٧٧							
٧	-							
٨٠,١٦٨	٣,٩٥٠							
٤,٢٠٧	٥٩١							
١٦٣,٩٤٨	٧٨,٤٤٦							

تم نقل كمية ٨٥,٥٠٢ طناً من المخزون الإستراتيجي المملوک للحكومة الى الشركة اللوجستية الأردنية خلال الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (٧٤,٣٣٠ طناً خلال العام ٢٠١٩) .

٢٠- الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة ، على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ (إفصالات الأطراف ذات العلاقة) ، الشركات الحليفة والمساهمين الرئيسيين والمدراء وغيرهم من موظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة ، والمنشآت الخاضعة لسيطرة هذه الأطراف أو التي تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير ، فيما يلي الأرصدة والحركات الناتجة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مراجعة)	٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار ٢١١,٢٧٠,٥١١	دينار ١٩٩,٣٤٥,٢٦١
(٤٥,٤٢٠,٣٢٢)	(٤٧,٤١٠,٨٣٦)
(٩٣,٥٠٠,١٠٣)	(٩٣,٥٠٠,١٠٣)

الأرصدة :

وزارة المالية - العلاقة (ايضاح ٨/٥)
وزارة المالية - أمانات فروقات تسuir المشتقات
النفطية والفوائض (ايضاح ١١/١)
وزارة الطاقة والثروة المعدنية - أمانات إنشاء
خزانات بديلة (ايضاح ١١/ج)

الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول	
٢٠١٩ (مراجعة)	٢٠٢٠ (مراجعة)
دينار ٢٤,٨٣٦,٠٦٢	دينار ٢٢,٥٨٩,٧٤٠
(٣,١٦٨,٢٠٥)	(١,٩٩٠,٥١٤)

المعاملات :

وزارة المالية - دعم المشتقات النفطية على حساب وزارة المالية (ايضاح ١٥)
وزارة المالية - فائض فرق تسuir المشتقات
النفطية (ايضاح ١٥)

بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للادارة التنفيذية العليا ومجلس الادارة ما مجموعه ١,٠٧٣,٩٨٨ دينار للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (١,٠٥٧,١٠٨) دينار للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠١٩ .

٢١- توزيع الموجودات والمطلوبات ونتائج الأعمال حسب القطاع

إن المعلومات المتعلقة بالقطاعات المفصح عنها للشركة موضحة أدناه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ حيث يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ تحديد القطاعات التي يمكن الإبلاغ عنها على أساس التقارير الداخلية التي تم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي في الشركة ، وتستخدم لتصنيص الموارد للقطاعات وتقدير أدائها ويتمثل نشاط الشركة الرئيسي في ممارسة الأنشطة الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز والزيوت المعدنية ، إن أغلبية إيرادات الشركة وأرباحها وأصولها تتصل بعملياتها في المملكة الأردنية الهاشمية وتقيد المبيعات بين القطاعات بأسعار البيع في الظروف الطبيعية .

يتم تنظيم الشركة لاغراض ادارية من خلال أربعة قطاعات اعمال رئيسية وهي كالتالي:

أ- التكرير : يقوم هذا القطاع بفصل وتحويل مكونات الزيت الخام المستورد الى مجموعة من المشتقات النفطية الجاهزة المختلفة ، ويعتمد في معظم عملياته على ترخيص من شركة UOP الأمريكية.

ب- التوزيع : يشكل التوزيع حلقة الوصل بين نشاطي الانتاج والتكرير داخل الشركة من جهة ، وبين كافة العملاء في مناطق المملكة المختلفة من جهة أخرى ، فهو المسؤول عن تلبية كافة طلبات العملاء من منتجات الشركة من المشتقات النفطية الجاهزة والغاز .

ج- صناعة الزيوت المعدنية : يشمل هذا القطاع تصنيع وانتاج وتعبئة العديد من انواع الزيوت المعدنية المطلوبة في الأسواق المحلية والخارجية .

د- صناعة وتعبئة الغاز المسال : يشمل هذا القطاع انتاج وتعبئة الغاز المسال وتصنيع وإصلاح وصيانة إسطوانات الغاز وتعبيتها من خلال ثلاث محطات تابعة للشركة.

إن جميع موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة هي داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يلي معلومات عن اعمال الشركة موزعة حسب الانشطة:

شركة تسويق المنتجات البرتقالية الأخرى		المجموع		نشاط التكرير وتعبئة اسطوانات الغاز مصنع الزيوت		النهاية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (مراجعة):	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	(خسارة) ربح الفترة بعد الضريبة
٣٢,٩٤٨,٢٨٩	٦٥,٠٢٨	١٥,٣١١,٦٣٨	٥,٣٨٦,٦٦٥	١٢,١٨٤,٩٥٨			للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (مراجعة):

٣٠ أيلول ٢٠٢٠ (مراجعة)

المجموع		آخرى	شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية	نشاط التكرير وتعبئة اسطوانات الغاز	مصنع الزيوت	معلومات أخرى
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	اجمالى موجودات القطاع
١,٢٤٥,١٨٩,٢٣٣	٤,٧٤٦,٢٩٥		٣١٣,٨٦٩,٥٨٥	٣١,٠٧٨,٩٩٣	٨٩٥,٤٩٤,٣٦٠	اجمالى مطلوبات القطاع
١,٠٤٧,١٥٣,٨٢٤	٢٦٤,٩٩٤		٢٣٤,١٦٨,٤٦٤	٢٥,٤٥٤,٩١٦	٧٨٧,٢٦٥,٤٥٠	اجمالى مطلوبات القطاع

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (مدقة)

المجموع	آخرى	شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية	مصنع الزيوت	نشاط التكرير وتعبئة اسطوانات الغاز	دینار	دینار	دینار	دینار	اجمالى موجودات القطاع
	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	اجمالى مطلوبات القطاع
١,٢٩١,١٩٣,٧٤٩	٤,٦٦٧,٣٤٥	٣٧٥,٩٨٠,٥١٨	٢٨,٤٠٠,٥٠٥	٨٨٢,١٤٥,٣٨١					
١,٠٤٤,٢٩٤,٧٣٥	٢٥١,٠١٣	٢٧٤,٤٧٩,٤١٠	١٩,٢٩٨,١٩٤	٧٥٠,٢٦٦,٠١٨					

٢٢- الخطة المستقبلية

تم بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٤ التعاقد مع شركة Technip كمتعهد لإدارة مشروع توسيع المصفاة وإعداد شروط تأهيل متعهدي التنفيذ وتقييم عروضهم واختيار الأنسب منهم وكذلك الإشراف على أعمال تنفيذ المشروع، حيث انتهت شركة Technip من إعداد قائمة الشركات المؤهلة والتي سيتم دعوتها لتقديم عروضها لعطاء تنفيذ مشروع التوسعة، بالإضافة إلى عمل الشركة على إعداد الشروط المرجعية الخاصة بعطاء التنفيذ والتي من المتوقع الانتهاء منها في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠.

إضافة إلى ما سبق، فقد قامت المصفاة بالتعاقد مع شركة Ernst & Young وشركة Wood Mackenzie لإعداد تقارير يستند إليها المستثمرون والممولون من الناحيتين المحاسبية والتاجرية لتقدير مشاركتهم في المشروع واتخاذ القرار المناسب بخصوص مشاركتهم في التمويل.

كما تم تعيين شركة Eco-Consult كمستشار تأمين لمشروع التوسعة وذلك لتغطية الجوانب المتعلقة بيوبالص وبرامج ومتطلبات التأمين على المشروع بما يلبي متطلبات الممولين والمستثمرين، ويجري العمل على إعداد دراسة الفجوة لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع بما يشمل كافة أنشطة المصفاة (نشاط التكرير ونشاط الغاز المسال ونشاط شركة تسويق المنتجات البترولية ونشاط الزيوت المعدنية) وذلك لتلبية متطلبات المستثمرين بخصوص شامل كافة أنشطة الشركة في الدراسة. وعلى صعيد نشاط التكرير فقد استوفى توريد النفط العراقي للمصفاة اعتباراً من شهر تموز حيث تم تمديد العمل باتفاقية تزويد النفط العراقي للمملكة حتى نهاية العام الحالي.

وعلى صعيد العلاقة مع الحكومة تقوم الشركة التواصل مع الحكومة للاتفاق على ما تبقى من الأمور المرتبطة بالعلاقة المالية بينهما وذلك على أثر انتهاء العلاقة المالية بين الحكومة والشركة اعتباراً من تاريخ أول أيار ٢٠١٨ وبعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦٣٣ بتأجيل تطبيق موافقة المشتقات النفطية إلى حين الانتهاء من تنفيذ مشروع التوسعة الرابع شريطة الالتزام بخطة محددة للتنفيذ.

ونتيجة لعدم توصل الدول المنتجة للنفط الخام ضمن ما يعرف بمجموعة OPEC+ خلال شهر آذار ٢٠٢٠ لاتفاق بخصوص خفض الإنتاج والذي صاحبه أزمة فيروس كورونا تأثرت أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة سلباً نتيجة ارتفاع العرض وقلة الطلب كما تأثرت أسعار المشتقات النفطية الجاهزة سلباً نتيجة قلة الطلب الناشئ عن تغير السلوك الاجتماعي بسبب الحظر الصحي الذي تم تطبيقه في المملكة ومن قبل دول العالم حيث تأثر الطلب على المشتقات النفطية الجاهزة في المملكة وبالأخص خلال الفترة من ١٨ آذار ٢٠٢٠ ولغاية نهاية شهر أيار وبدأت أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة بالتعافي اعتباراً من بداية شهر تموز ٢٠٢٠ ولكن ما زالت مبيعات مادة وقود الطائرات متأثرة نتيجة للإجراءات الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا التي تقوم بها الدول على حركة الطائرات والتقليل بين الدول رغم ارتفاع أسعارها الضئيل.

كما تأثر المجموعة خلال الفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ بانخفاض قيمة مخزونها حيث أن الشركة تقيم المخزون بالكلفة أو السوق أيهما أقل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهذا الأمر أدى إلى تحقيق الشركة لخسائر ناتجة عن انخفاض قيمة مخزونها رغم ارتفاع الأسعار مقارنة مع النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

وتأمل المجموعة ارتفاع قيمة مخزونها في الفترات اللاحقة خاصة في ظل توصل مجموعة OPEC+ إلى اتفاق بخصوص خفض انتاجها وازدياد الطلب على النفط الخام والمشتقات النفطية حيث أن أسعار النفط الخام بدأت بالتعافي كما بدأت الحياة إلى العودة بشكل طبيعي داخل المملكة علمًا أن تركيبة أسعار بيع المشتقات النفطية المعتمدة محلياً مرتبطة بأسعار النفط العالمية.

أما فيما يخص نشاط الغاز المسال فقد تم التعاقد على توريد كمية (٣٧٥,٠٠٠) طن بدأ توريدها اعتباراً من شهر أيار وينتهي في شهر نيسان ٢٠٢١.

تواصل شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية نشاطها فيما يتعلق بإنشاء محطات وقود جديدة في مختلف مناطق المملكة وتم افتتاح المحطات التالية منذ بداية العام الحالي تحت ادارة شركة جوبترول: محطة تاج عمون/شارع الاستقلال، ومحطة العيطان/المفرق، محطة التنمية الثانية/ مقابل وزارة الخارجية وتم افتتاح المحطات التالية منذ بداية العام تحت ادارة شركة هيدرون للطاقة: محطة الخرابشة الحرمين / المدينة الرياضية ومحطة ابو عاقولة / الرويشد ومحطة الزعبي / البقعة ومحطة الدبس / سحاب، ومحطة حرارة / معان، ومحطة العوضي/ المفرق ، ومحطة العوضي / الاغوار، ومحطة السرور / المفرق.

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد العالمي والمملكة الاردنية الهاشمية بسبب فيروس كورونا منذ بداية عام ٢٠٢٠ بشكل عام وتأثيره على نشاط شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية بشكل خاص من انخفاض حاد في المبيعات في فترات الحظر الشامل و انخفاض استهلاك القطاعات المتأثرة بالوباء من المشتقات النفطية الجاهزة كالطائرات و تكرار انخفاض الأسعار العالمية للمشتقات النفطية على أشهر متالية و عدم عودة الاسعار لوضعها السابق الا ان شركة جو بترول تواصل الاستثمار في مسار التطوير و التوسيع بافتتاح محطات جديدة حيث سيتم حتى نهاية عام ٢٠٢٠ افتتاح محطة اللوزي/الجبيلة ومحطة برج الحياة/القويرة ومحطة الطريق الخلفي/العقبة ومحطة السقا/شارع الـ ١٠٠ و محطة جامعة الـ ١٠٠ إلـ الـ ١٠٠ بالإضافة الى تحديث المحطات القديمة.

كما تم تطوير نظام تسفير طلبات العملاء من خلال تفعيل التطبيقات الذكية عن طريق الانظمة الذكية لطلبات المحروقات و تسفير طلبات المحطات و تسليمها بطريقه اليه ، بالإضافة الى تفعيل خدمة الدفع الالكتروني لكافة الخدمات المقدمة من قبل الشركة عن طريق اي فواتيركم من إعادة شحن رصيد البطاقات او الدفع لطلبات المحروقات او الدفع المسبق الكترونيا لطلبات التوزيع المنزلي وطلبات المصانع والشركات.

وكما تم تطوير نظام أتمته المحطات ونظام البطاقات الالكترونية بإضافة ميزة تفعيل خدمة الرقم السري للبطاقة والتحكم بمصروف المركبة واستهلاكها للوقود حسب المسافة المقطوعة بالكيلومترات حسب عداد المركبة او من خلال ربط المركبة على انظمة تتبع المركبات GPS بالإضافة لتطوير نظام RFID للتعبئة والتحكم الكترونيا بتغيير الاسعار لكافة المحطات المملوكة والمداررة من غرفة السيطرة والتحكم.

وتم تفعيل الخدمة الذاتية لنظام الموارد البشرية بحيث أصبحت جميع استعلامات وطلبات الموظفين تتم من خلال التطبيقات الذكية الكترونيا وتفعيل نظام الدعم الفني الالكتروني لدوائر الشركة الداخلية.

ومن المخطط له خلال العام ٢٠٢٠ ان يتم تفعيل التطبيقات الذكية لتنظيم الدعم الفني للعملاء في محطاتهم بالإضافة الى استكمال أتمته المخزون وانظمة البيع الالكتروني في كافة المحطات المداررة والمزودة.

وستستمر الشركة باستقطاب عملاء الطيران لتزويد شركات الطيران بمادة وقود الطائرات من خلال مطار الملك علياء ومطار الملك حسين ومطار ماركا بالإضافة الى الاستمرار بالتوسيع بمحطات جديدة يتم انشاؤها من قبل أصحابها لتوقيع عقود تزويد مع الشركة ومواصلة استراتيجية زيادة اعداد المحطات المملوكة للغير بحيث تدار من قبل شركة جوبترول او شركة هيدرون.

فيما يخص نشاط الزيوت المعدنية فإن الشركة مستمرة باستكمال مشروع تعديل تصاميم العبوات المستخدمة لتعبئنة منتجاتها حيث تم تعديل تصاميم عبوات حجم (٢٠) لتر و (٢٥) لتر وذلك للحد من تقليد منتجات زيوت جوبترول وبتصاميم أكثر جاذبية، ويجري العمل حالياً على إنتاج عبوات تجريبية.

كما يجري العمل على إنتاج زيوت جديدة لمحركات سيارات дизيل الحديثة بمستويات أداء متقدمة. ومن ضمن خطة تحديث المصنع فإنه يجري العمل على شراء وتركيب خط إنتاج جديد لتعبئنة عبوات (١) لتر.

ومن ضمن خطة تخفيض الكلف فإنه يجري العمل على شراء وتركيب نظام خلط لبعض المحسنات إضافة إلى استيراد محسنات على شكل سائب في خزانات مرنة حجم (٢٠) متر مكعب.

كما يجري العمل على الاستمرار في تحديث مختبر الزيوت المعدنية بشراء أجهزة فحص جديدة وحديثة وذلك للارتفاع بمستوى الموثوقية وتأهيله لفحص الزيوت المعدنية المستعملة لرفع مستوى خدمة ما بعد البيع.

اما بخصوص التصدير فإن من ضمن خطة المصنع التوسيع في التصدير ليشمل كندا والتواسيع في التصدير إلى تشايد ليشمل جميع مناطق تشايد إضافة إلى المناطق المجاورة لها مثل ليبيا والكامبيون و السودان كما يجري العمل على استكمال تحديث سيارات شحن البضائع الجاهزة إلى الزبائن بشراء سيارة حديثة.

٢٣ - الموافقة على المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة

تم إقرار المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة المرفقة من قبل مجلس الإدارة ، وتم اعتمادها للنشر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠.

٤- مستويات القيمة العادلة

- الموارد المالية والمطلوبات المالية للشركة والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستقر: أن بعض الموارد المالية والمطلوبات المالية للشركة تقدم بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كثافة تحديد القيمة العادلة لهذه الموارد المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) :

العلاقة بين المدخلات المالية	مدخلات هامنة	العلاقة بين المدخلات المالية	مستوى القيمة	طريقة التقييم	القيمة العادلة
غير ملموسة	غير الملموسة والقيمة العادلة	والدخلات المستخدمة	العادلة	٢٠١٩ كانون الأول (٣١) (متقدمة)	٢٠٢٠ أيلول (٣٠) (مراجعة)
				دينار	دينار
					مواردات مالية بالقيمة العادلة

الأسعار العالمية في الأسواق	السوقية	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة
لا ينطبق					مواردات مالية بالقيمة العادلة
لا ينطبق					مواردات مالية بالقيمة العادلة
					مواردات مالية بالقيمة العادلة

لهم تكن بذلك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال الفترة المالية.

- الموجودات المالية والمطلوبات المالية للشركة وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستقر: نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة الشركة تقارب قيمتها العادلة ، حيث تم تقييم الإستثمارات القارية ومحطات المحروقات في الشركات التابعة عند الشراء.